جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الآراء النحوية لأبي جعفر بن الزبير من خلال حاشية أبي حيان الأندلسي على شرح الجمل الكبير لابن عصفور جمعاً ودراسة

إعداد

د/ أمل بنت خالد أحمد معافى

باحثة دكتوراه بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الفنون والعلوم الإنسانية – جامعة جازان

(العدد الثامن والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٦هـ – ٢٠٢٥م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الآراء النحوية لأبي جعفر بن الزبير من خلال حاشية أبي حيان الأندلسي على شرح الجمل الكبير لابن عصفور جمعًا ودراسة

أمل بنت خالد أحمد معافى

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الفنون والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: al_amal_0001@hotmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى جمع ودراسة أراء أبي جعفر بن الزبير الأندلسي كما وردت في حاشية أبي حيان الأندلسي على "شرح الجمل الكبير" لابن عصفور، وقد استقصى البحث تلك الأقوال، وحرّر مسائلها تحريرًا علميًا، موازنًا بين مذهب أبي جعفر وسائر النحويين من البصريين والكوفيين والأندلسيين، مع عزو النقول إلى مصادرها بدقة، وذكر الشواهد القرآنية والشعرية التي استندت إليها الأقوال، وأظهر البحث أنّ لأبي جعفر منهجًا نحويًّا يتسم بالدقة والعمق، مع ميل واضح إلى التأصيل البصري، وإن لم يتقيد به في كل موضع، كما كشف عن موقف نقدي واعٍ لدى أبي جعفر تجاه أقوال كبار النحاة، كالفراء، والفارسي، والسيرافي، حيث ناقشها وأبدى اعتراضاته بلغة علمية رصينة، وقد استثمر آراء أبي حيان في تحليل أقوال أستاذه، مما أضاء كثيرًا من دقائقها، وقد توصل البحث إلى أن لأبي جعفر شخصية علمية مستقلة، تتجلى في عمق التحليل، وصحة التعليل، والتزامه بالسياق اللغوي والمنطقي، مما يجعل دراسته إضافة مهمّة في تاريخ النحو الأندلسي ومدارسه .

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، أبو جعفر بن الزبير، أبو حيان الأندلسي، شرح الجمل لابن عصفور، المدرسة الأندلسية النحوية.

The Grammatical Views of Abu Ja'far ibn al-Zubayr Through the Commentary of Abu Hayyan al-Andalusi on Ibn Asfour's Commentary on al-Jumal al-Kabir: A Compilation and Study

Amal bint Khalid Ahmad Mu'afi
Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Humanities, Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: al_amal_0001@hotmail.com

Abstract:
This study aims to collect and examine the grammatical opinions of Abu Ja‘far Ibn al-Zubayr al-Andalusi as cited in the marginal notes of Abu Hayyan al-Andalusi on Sharh al-Jumal al-Kabir by Ibn ‘Usfur. The research meticulously investigates these views, analyzing them through a scholarly lens and comparing Abu Ja‘far’s positions with those of other grammarians from the Basran, Kufan, and Andalusian schools. All references are accurately sourced, with relevant Quranic and poetic evidences included, The study reveals that Abu Ja‘far followed a precise and in-depth grammatical methodology, with a notable inclination toward the Basran tradition, though he did not strictly adhere to it in every case. It also uncovers his critical stance toward prominent grammarians such as al-Farra’, al-Farisi, and al-Sirafi, whose views he often examined and critiqued in a refined scholarly tone, Moreover, Abu Hayyan’s interpretations played a significant role in elucidating many nuanced aspects of his teacher’s views. The study concludes that Abu Ja‘far possessed a distinct scholarly identity characterized by deep analysis, sound reasoning, and consistent adherence to linguistic and logical context—making his contributions a valuable addition to the history of Andalusian grammar and its schools.

Keywords: Arabic Grammar, Abu Ja‘far Ibn al-Zubayr, Abu Hayyan al-Andalusi, Sharh al-Jumal by Ibn ‘Usfur, Andalusian Grammatical School.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فإنَّ علم النحو العربيّ أحد أعمدة العلوم الشرعية واللغوية، وبه يُفهم النص، ويُحفظ اللسان، ويُضبط المعنى.

وقد تعاقبت جهود العلماء على خدمته قرونًا متطاولة، فدوّنوا فيه المؤلفات التي تلقاها أهل العلم بالنحو بالشرح والتعليق؛ فأضافوا وناقشوا وشرحوا وحققوا فأفادوا أيما إفادة.

وفي هذا السياق العلمي برز كتاب شرح الجمل لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بوصفه من أهم الشروح المصنَّفة على كتاب "الجمل" للزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، وقد جمع فيه ابن عصفور بين تحرير الأصول، وتحقيق الفروع، مما جعله مقصدًا للعلماء من بعده في القراءة والنقد والتعليق.

وكان ممن أولى هذا الكتاب عنايةً كبيرةً الإمامُ النحويُّ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، فقد شرحه، وأفاد منه في مصنفاته وتعقبه في مواضع كثيرة، كما أثبت على إحدى النسخ الخطية لشرح ابن عصفورٍ حواشِيَ وتعليقات نفيسة.

ولما طالعتُ حواشِيَه التي أثبتها على تلك النسخة وهممتُ بدراستها وتحقيقها، استوقفتني عددٌ من الأقوال والآراء التي نقلها أبو حيان وعزاها إلى شيخه وأستاذه أبي جعفر بن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)، أحد أهم أعلام المدرسة الأندلسية في القرن السابع الهجري، والذي تميَّز بدقة نظره، وحُسن تحريره، وإنصافه في الخلاف.

فلما رأيتُ أغلبَ تصانيف هذا الإمام لا تزال في عداد المفقود، وأكثَرَ أقوالِه مبثوثةً متناثرةً لم تُجمع بعدُ جمعًا علميًّا مستقلًّا، مع ما لها من أهمية وفائدة كبيرة؛ رغبتُ في هذه المقالة العلمية في جمع بعض ما نقله العلامة أبو

حيان رحمه الله في حاشيته المشار إليها آنفًا، ودراستها دراسةً مقارنةً كاشفةً عن اختياراته وتعليقاته من خلال ردوده.

واللهَ –سبحانه– أسألُ أن يُمكِّنَني من علوم اللغة، ويُوفِّقَني لِما فيه الخير والصلاح، وأنْ يَتقبَّلَ هذا العمل بمنِّه وكَرمه.

أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية هذا الموضوع من خلال ما يلي:

- أهمية علم النحو حيث يعتبر مفتاح العلوم؛ فبه يفهم القرآن والسنة، ويستقيم اللسان، وتتميز به المعاني بعضها من بعض.
- المكانة العلمية للإمام أبي جعفر بن الزبير حيث يعتبر من أجل علماء الأندلس.
- مناقشة اختيارات أبي جعفر ودراسة ذلك دراسة وافية لمعرفة ما وافق فيه أهلَ العلم، وما خالفهم فيه.

تساؤلات الدراسة:

ستجيب الدراسة على الأسئلة التالية:

- كيف عالج أبو جعفر المسائل النحوية؟ وهل له منهج مميز في الموازنة والترجيح؟
- ما مدى موافقة أقواله أو مخالفتها لأئمة النحو من المدارس النحوية المختلفة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لما يلي:

- جمع أقوال أبي جعفر بن الزبير الواردة في الحاشية كما نقلها عنه أبو حيان.
- دراسة الأقوال دراسة نحوية تحليلية تتضمن بيان القاعدة، وتحليل الرأي، ومقارنته بأقوال غيره من النحاة.

- بيان منهج أبي جعفر في تقرير المسائل النحوية، وأساليبه في الترجيح.
- الإسهام في الكشف عن جهود علماء الأندلس في النحو العربي، وتسليط الضوء على شخصية نحوية لم تُفرد بالدراسة من قبل.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي: ويظهر ذلك في تتبع واستقراء المسائل الواردة في الكتاب من خلال الرجوع إلى حاشية أبي حيان على شرح الجمل بوصفها المصدر الأصل، والناقل لأقوال أبي جعفر مع الاستعانة بكتب النحو الأصيلة والشارحة، مستحضرةً الترتيب الزمني لأقوال العلماء، ومثبتةً النصوص من مظانّها مع تخريج الشواهد القرآنية، والشعرية، والأقوال العلمية من مصادرها المعتمدة.

حدود الدراسة:

يقتصر البحث على بعض الأقوال التي نقلها أبو حيان عن شيخه أبي جعفر في الحاشية التي كتبها أبو حيان على "شرح الجمل الكبير" لابن عصفور، دون غيرها من النقول التي بثها في مصنفاته الأخرى؛ وذلك لضبط المادة وحصرها في سياق منهجي محدد، حيث جمعتُ عددًا من المسائل النحوية ثم قمت بدراستها دراسة مقارنة لمناقشة ما رجحه واختاره في كل مسألة منها.

وصف مختصر لحاشية أبي حيان على شرح الجمل الكبير لابن عصفور:

وقعت لأبي حيان –رحمه الله– نسخة خطية لكتاب "الشرح الكبير على الجمل" لابن عصفور، فأثبت على حواشيها بخطِّه المعهود تعليقات نفيسة كثيرة جدًّا.

وهذه النسخة الخطية لشرح ابن عصفور تقع في مجلد واحد، تحتفظ به مكتبة با يزيد التركية، تحت رقم (٢٩٥٣). وعدد لوحاته: (٢١٣) لوحة، في كل وجه منها (٢٥) سطرًا، بمتوسط (١٧~١٩) كلمة في السطر الواحد.

وقد وزَّع أبو حيَّان رحمه الله حواشيه على مدار الكتاب، ويتفاوت حجمها حسب الموضع المعلَّق عليه؛ فأحيانًا لا تتعدى السطرين، وكثيرًا ما تزيد عن عشرين سطرًا.

وبعض هذه الحواشي: فروق نسخ للشرح، أو إكمال سقط وقع من الناسخ.

وقد قمت بجمع هذه الحواشي وتحقيقها في أطروحتي من أجل نيل درجة الدكتوراه، وعنوانها: (حاشية أبي حيان الأندلسي على شرح الجمل لابن عصفور دراسة وتحقيقًا).

ترجمة مختصرة للإمام أبي جعفر بن الزبير:

هو: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي النحوي، المؤرخ الأديب، شيخ القراء والمحدثين بالأندلس، أفاد الناس في القراءات وعللها ومعرفة طرقها، وأحكم العربية وتصدر مدة، أخذ عنه أبو حيان وجماعة، من تصانيفه: «شرح الجمل»، و«صلة الصلة» ذيَّل به تاريخ ابن بشكوال، و«معجم» جمع فيه أسماء شيوخه وتراجمهم وغير ذلك، توفي سنة (٧٠٨هـ)[(١)].

(١) ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، المراكشي ، محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي، حققه وعلق عليه: د. إحسان عباس ود. محمد بن شريفة ود. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – تونس، ط١، ٢٠١٢م، (٢٣١/١)، تذكرة الحفاظ، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، (١٨٣/٤).

المسائل المنقولة عن أبي جعفر بن الزبير

المسألة الأولى: تثنية الأسماء المبنية المختومة بألف وأثر الإمالة في معرفة أصل الألف.

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«فإن جهل أصل الألف: فلا يخلو أن تمال الألف نحو "بَلَى" إذا سميت بها، أو تقلب ياءً في حال من الأحوال نحو: "لَدَى" و"علَى" و"إلى"، إذا سميت بها أيضًا؛ لأنك تقول: "لَدَيه و"علَيه" و"إليهِ"، أو لا تُمال ولا تقلب؛ فإن كانت قد أُمليت أو قلبت فتقلبها ياء نحو: "بَلَيانِ" و"لَدَيانِ" و"عَلَيانِ"، وفي إلى: "إليانِ" في الرفعِ، و"بلَيَيْنِ" و"لَدَيَيْنِ" و"عَلَيَيْنِ" و"إليَيْنِ" في النصب والجر، وإن كانت لم تُمَل ولم تقلَب ياء في حال نحو: "إلى" إذا سميّتَ بها فتقلبها واوًا»[(١)].

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذي أبو جعفر**: لم يعتبر سيبويه هذا، وقد نص على تثنية "إلى" و"لدى" و"على" بالواو، ولم يعتبر القلب مع المضمر. وعلى ذلك فسر السيرافي كلام سيبويه، ولا أعلم خلافًا في هذا، إلا أن ابن عصفور قد ذكر في تقييده على الإيضاح أنه قال بذلك غير سيبويه من أهل البصرة. قال في شرح الجمل: إن جهل أصلها وسمع فيها الإمالة قلبت إلى الياء، نحو: "بلى"، تقول: "بليان"، أو لم تسمع فإلى الواو، نحو: "على" و"إلى" تقول: "علوان" و"إلوان"»[(٢)].

---

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، نشر جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، (١٤١/١).

(٢) مخطوط شرح الجمل (ل ١٤/أ).

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور رحمه الله إلى تقسيم أحوال الأسماء الثلاثية المعتلة الآخر بالألف إذا كانت مجهولة الأصل إلى ثلاثة أقسام:

إما أن تُمال ألفها قولًا واحدًا، كما في "بلى"، أو تُقلب ياءً في بعض الأحوال؛ كـ"لدى" و"على" و"إلى"، أو لا تُمال ولا تُقلب، كـ"ألا" المخففة اللام.

ثم قرّر بعد هذا أن تثنية هذه الأسماء تختلف بحسب هذه الأقسام؛ فإن كانت مما أُميلت ألفه أو قُلبت ياءً في حال؛ فإن التثنية تكون على الياء، فيقال: "بليان"، و"لديان"، و"عليان"، و"إليان" رفعًا، و"بليين"، و"لديين"، و"عليين"، و"إليين" نصبًا وجرًا.

وأما إذا لم تُمل الألف ولم تُقلب؛ فتثنيتها تكون بالواو، فتقول في "ألا": "ألوان" بتحريك الواو.

ثم ذكر رحمه الله مذهب الكوفيين، وهو أن العرب تسقط الألف المقصورة عند التثنية في الأسماء التي كثرت حروفها، فيقال: "خوزلان"، و"قهقران"، ونحو ذلك، ولا يفرقون في هذا بين ما أُميلت ألفه أو لم تُمل، ولا بين ما كان منقلبًا عن واو أو ياء، بل يذهبون إلى أن الألف تُقلب ياءً مطلقًا، سواء ثبتت الإمالة أو لم تثبت(١).

والظاهر أن ما ذهب إليه ابن عصفور اجتهاد مبني على الجمع بين ظواهر السماع ومقاييس التصريف مع التوسّع في اعتبار الإمالة والقلب في الألف المجهولة الأصل على خلاف مذهب سيبويه الذي لا يلحظ هذا الاعتبار.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، (١٣٨/٤-١٣٩).

وقد تعقّب أبو جعفر بن الزبير هذا التقسيم، وبيّن أن سيبويه لم يعتبر حال الألف في القلب أو الإمالة، بل نص صراحة على أن "إلى" و"لدى" و"على" تُثنّى بالواو، مع أن ألفها قد تقلب، فقال – كما نقل عنه أبو حيان –: «قال أستاذي أبو جعفر: لم يعتبر سيبويه هذا، وقد نصّ على تثنية "إلى" و"لدى" و"على" بالواو، ولم يعتبر القلب مع المضمر. وعلى ذلك فسّر السيرافي كلام سيبويه، ولا أعلم خلافًا في هذا إلا أن ابن عصفور قد ذكر في تقييده على الإيضاح أنه قال بذلك غير سيبويه من أهل البصرة»[(١)]. وهذا الجزء من شرح الإيضاح الذي أشار إليه أبو جعفر لم يصل إلينا، ولا يزال مفقودًا.

ثم أورد أبو حيان ما يدل على أن ابن عصفور قد ذهب إلى مذهب آخر في هذه المسألة في موضع آخر، حيث قصر الأمر في التثنية على مجرد السماع، فقال: «إن سُمعت الإمالة في الكلمة قُلبت ألفها ياء، كـ"بلى"، فيقال: "بليان"، وإن لم تُسمع الإمالة فيها؛ فإن التثنية تكون على الواو، كـ"على" و"إلى"، فيقال: "علوان" و"إلوان"»[(٢)].

وبهذا يظهر أن في المسألة ثلاثة مذاهب:

١. مذهب البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، وهو عدم اعتبار الإمالة والقلب، بل تثنى على ما يقتضيه أصل الألف، وقد فصّل ذلك بقوله: «فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية تقول: "قفوان"، و"عصوان" والرضا تقول: "رضوان"، وكذلك السنا بمنزلة القفا، تقول: "سنوان"، وإذا علمت أنه من بنات الواو وكانت الإمالة تجوز في الألف أظهرت الواو، لأنها ألف مكان الواو، فإذا ذهبت الألف فالتي الألف بدل منها أولى»[(٣)].

---

(١) مخطوط شرح الجمل (ل ١٤/ أ)

(٢) وهذا النص مأخوذ من الشرح الصغير للجمل، ولم يتوفر لدينا نصه المخطوط حتى الآن.

(٣) الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة =

٢. مذهب الكوفيين: وهم يثبتون القلب إلى الياء مطلقًا، سواء ثبتت الإمالة أو لم تثبت، وقد ورد في تفسير السيرافي لكلامهم: بأن بعض النحويين لا يعدل عن الياء فيما ألفه أصلية أو مجهولة، ثبتت الإمالة أو لم تثبت. والكوفيون جعلوا ما كان مفتوحًا على العبرة التي ذكرنا، وما كان مضمومًا أو مكسورًا جعلوه من الياء وإن كان أصله الواو، وكتبوه بالياء نحو الضحى والرثمى، وقالوا: إن العرب تسقط الألف المقصورة فيما كثرت حروفه إذا ثنوا(١).

٣. مذهب ابن عصفور: الذي اعتبر السماع هو الفيصل في التثنية؛ فإن ثبتت الإمالة فبالياء، وإلا فبالواو، وهو ما قرره في شرحه للجمل، وفيه قال: «إن جهل أصلها وسمع فيها الإمالة قلبت إلى الياء، نحو "بلى"، تقول: "بليان"، وإن لم تسمع فإلى الواو، نحو "على" و"إلى"، تقول: "علوان" و"إلوان"».

وقد رجّح أبو جعفر مذهب سيبويه، وأيد فهمه بكلام السيرافي، وهو كذلك قول طائفة من النحويين: أنه لا يعدل عن الياء فيما ألفه أصلية أو مجهولة، سواء ثبتت الإمالة أو لم تثبت.

ومفهوم قول سيبويه – كما تقدم – عاضد لهذا الرّأي، وذلك لأنّه أصّل في الألف المجهولة أصلا يقتضي ردّها إلى الواو إذا كانت موضع العين، وردّها إلى الياء إذا كانت موضع اللّام، وعلّل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمر الثالثة بالعكس(٢).

=

الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، (٣/٣٨٦).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (٤/١٣٨-١٣٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ثم المصري، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، (١/٣٧٨-

=

ولم يُعلم لهذا الرأي مخالف إلا ما حكاه ابن عصفور من رأي لم يسمِّ قائله من البصريين.

وهو ما يدلّ على دقة أبي جعفر في تحرير أقوال الأئمة، والاختيار بينها بناء على التأصيل والتدليل.

المسألة الثانية : تقدير الإعراب في آخر الكلمة (الإعراب في الفعل المدغم)

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«وهذا التغيّر يكون لفظًا فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكن ما قبلها إذا لم يضف إلى ياء المتكلم، ويكون تقديرًا فيما كان آخره ألفًا في الأحوال الثلاثةَ، أعني الرفع والنصب والجرّ، وفيما آخره واو مضموم ما قبلها في الرفع خاصة، وفي ما آخره ياء مكسور ما قبلها في الرفع والخفض»(١).

قال أبو حيان –رحمه الله–:

«وفي المدغَم كما نُبِّه عليه، **قال أستاذي أبو جعفرٍ**: هذا ليس على إطلاقه، بل من الصحيحِ ما يُقدَّر فيه الإعرابُ، وهو المُدغَمُ نحو: "لا تضربْ"، ﴿وَلَا يَغتَب بَّعضُكُم بَعضًا﴾ [الحجرات: ١٢]»(٢).

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن التغيير الإعرابي في الاسم ينقسم إلى نوعين:

- تغيير لفظي: ويكون في الأسماء التي آخرها حرف صحيح، أو ياء أو واو ساكن ما قبلها، بشرط ألا تكون مضافة إلى ياء المتكلم؛ حيث تظهر الحركات الإعرابية في هذه الأواخر.

=

.(٣٧٩

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١٠٣/١).

(٢) مخطوط شرح الجمل (ل ٦/ب)

- تغيير تقديري: ويقع فيما آخره ألف، في الأحوال الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وفيما آخره واو مضموم ما قبلها في حال الرفع خاصة، وفيما آخره ياء مكسور ما قبلها في الرفع والجر.

والمفهوم من هذا النص أن الصحيح الآخر لا يقدّر فيه الإعراب، وأنه محلٌ لظهور الحركات إلا إن اختصّ بسببٍ من أسباب الحذف أو البناء أو التسكين الطارئ.

وقد نبَّه أبو جعفر بن الزبير إلى أن هذا الإطلاق غير سليم؛ إذ إن من الأسماء ما هو صحيح الآخر ومع ذلك يُقدّر فيه الإعراب، وذلك في حال الإدغام، مستشهدًا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، حيث سُكّن الحرف الأخير للإدغام، وحذفت الحركة، فكانت مقدّرة. ومثله في الفعل: "لا تضربْ"، إذ حذفت حركة الإعراب من الباء، وهي حرف صحيح.

وقد أشار إلى هذا المعنى أبو حيان بقوله: «الجازم إنما يحذف حركة الحرف الصحيح، ألا ترى أنك تقول: هو يضرب؟ فالباء حرف الإعراب، والضمة فيها علامة الرفع، فإذا دخل الجازم قلت: لم يضربْ، فأسقطت الضمة وبقيت الباء ساكنة»(١).

وهو ظاهر في أن التسكين لم يخرج الباء عن كونها محل الإعراب، وإنما حذفت العلامة وبقي المحل، فصار التقدير لازمًا.

ومما يؤكد قول أبي جعفر، ما ذكره ابن هشام أن: «ليس شيء من الحرف المدغم ولا من الألف قابلًا للتحريك»(٢).

(١) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م، (ص: ٢٤٨).

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد =

وقد صرّح أبو حيان أيضًا بأن من المسائل التي تقدر فيها الحركات الثلاث في الحرف الصحيح :

- المدغم: كقوله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبحا﴾ [العاديات: ١].
- الاسم المحكي في الاستفهام: كقولك: "من زيدًا؟" لمن قال: "ضربت زيدًا"، و"من زيدٍ؟" لمن قال: "مررت بزيد"، وهكذا.
- المضاف إلى ياء المتكلم: كقولك: "غلامي"، في حال الرفع والنصب والجر[(١)].

وقد أشار ناظر الجيش إلى هذه المواضع الثلاثة، مؤكدًا أن تقدير الحركة فيها حاصلٌ في حرفِ صحيح الآخر، وفي ذلك رد على من نفى تقدير الإعراب في الصحيح، سواء من قال بالمنع مطلقًا، أو من خصّه بالشعر، أو من لم يحفظ استعمالًا فيه[(٢)].

والذي يظهر من صنيع أبي جعفر أنه فرّق بين حالتين:

- حالة يكون فيها التقدير ظاهرًا للضرورة الصوتية أو التركيبية؛ كالإدغام أو الإضافة لياء المتكلم أو الحكاية، فهذه يقدَّر فيها الإعراب، ولا يُشكل أمرها لوضوح موجب التقدير.

=

الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د.ط، د.ت، (ص: ٨٤).

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت، (٢١٧/١-٢١٨).

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، (٣٠٢/١-٣٠٣).

- وحالة أخرى يُسكن فيها الحرف الصحيح لا لضرورة، وإنما للوقف أو تخفيف أو غيره، فهذه تحتاج إلى التنبيه؛ لأنها خارجة عن الأصل.

وقد نبّه بعض الشراح إلى أن اعتراض أبي جعفر لا يتوجه على ابن عصفور من جهة أنه أغفل المواضع التي يقدّر فيها الإعراب في الحرف الصحيح لعلة ظاهرة، وإنما قصد ابن عصفور إلى المواضع التي يسكن فيها الحرف الصحيح مع إمكان الإعراب فيه؛ فبيّن أنها محل للإظهار لا التقدير[١].

ومع ذلك فإن ما ذكره أبو جعفر من ضرورة التنبيه على أن المدغم والمضاف إلى ياء المتكلم والمحكي تقدّر فيه الحركات الثلاث مع بقاء الحرف صحيحًا، يظهر دقته، ورغبته في سدّ باب الوهم في إطلاق العبارات، وبيان أن "الصحيح" لا يُخرَج من باب التقدير على جهة الإطلاق، وهو ما يُبين عن الاختيار المؤصل المبني على التدليل عند الإمام أبي جعفر بن الزبير.

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، (١/٣٠٢-٣٠٣).

المسألة الثالثة: تثنية الأسماء الموصولة وصرفها .

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع إلا "الذي" و"التي"، فتقول في تثنية "الذي": "اللذانِ" في الرفعِ، و"اللذيْن" في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت: "اللذان" و"اللذَين"»[1].

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذي أبو جعفر**: إن قيل: لما قلت في "اللذين" و"اللتين" إنهما صيغتان للتثنية، وليس بتثنية صحيحة؟

فالجواب: أن الاسم لا يثنى حتى ينكر، ولذلك تقول: "الزيدان" بالألف واللام لتنكير الاسم، ولم تكن لتدخلهما في حال الإفراد. والموصولات لا يتصور تنكيرها؛ لأنَّ موجب تعريفها لازم لها، وهو: الألف واللام على قول، وصلة على قول آخر؛ فلما لم يتصور تنكيرها لم تتصور تثنيتها. ويبين أنها ليست بتثنية صحيحة: حذف الياء من "الذي" و"التي"، ولو كانت تثنية صحيحة لقيل: "اللذيان" و"اللتيان"، كما تقول في القاضي والغازي: القاضيان والغازيان.

ولا يجوز: "اللذين" بتشديد النون عند البصريين على قياس قول من قال: "اللذان" في الرفع فشدد النون؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين الساكنين حتى يكون الأول حرف مد ولين، والثاني مشدد. ويجوز ذلك عند الكوفيين، وسنبين فساد مذهبهم في موضعه.

وتقول للمؤنثتين: "اللتان" في الرفع، و"اللتان" بالتشديد، و"اللتا" بحذف النون. وعليه:

---

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (١/١٧١).

هُما اللَّتا لو وَلَدتْ تميم * لَقِيلَ: فَخْرٌ لهمُ صَمِيمُ[١]

وفي النصب والخفض: "اللتين" و"اللتِي" بحذف النون. ويجوز عند الكوفيين: "اللتين" بتشديد النون.

وفي جمع المذكر: "الذين" رفعًا ونصبًا وخفضًا، وهي لغة القرآن. وإن شئت حذفت النون، وعليه:

(١) البيت من الرجز، أنشده الفراء ولم ينسبه، وقد نسبه العيني للأخطل ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع، وصرح البغدادي بذلك أيضًا فقال: "وقد فتشت ديوانه فلم أجده فيه"، اهـ. ينظر: كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، د.ط، ١٤٣٥هـ، (ص ٩٦). الأزهية في علم الحروف، الهروي، علي بن محمد النحوي، تحقيق: عبد المعين الملَّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، (ص ١٠٣). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، تحقيق: د. علي محمد فاخر ود. أحمد محمد توفيق السوداني ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، (١/٣٩٠). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، (١٤/٦).

"وإن الذي ..." البيت[(١)]، وقوله: "يا رب عبس ..." الأبيات[(٢)]، ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] في أحد الوجهين. قال أبو عبد الله الصدفي: الفراء يجعل "الذي" في مثل هذا بمعنى المصدر، أي: كخوضهم، واستحسنه الفارسي في "بغداذياته"»[(٣)].

---

(١) تمامه:

... ... حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

والبيت من الطويل، وهو للأشهب ابن رُمَيلةَ النهشلي، والشاهد في حذف النون من "الذي"؛ فإن المراد بها: "الذين"، يدل عليه قوله: "دماؤهم". ينظر: الكتاب، سيبويه، (١٨٧/١). كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، (ص ١٢). المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد الأزدي، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، (١٤٦/٤)، البديع في علم العربية، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ، (٩٧/٢).

(٢) تمامه:

... ... لا تبارك في أحد

في قائم منهم ولا في من قعد

غير الذي قاموا بأطراف المسد

والأبيات من مشطور الرجز، وهي للمنافي بن المنيع بن الأكسب، من بني قَطَن. ينظر: الدلائل في غريب الحديث، السرقسطي، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، (٢٩٤/١)، تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م، (٣٢/١٥)، الأزهية في علم الحروف، الهروي (ص: ١٠٢).

(٣) مخطوط شرح الجمل (ل ٢٠/أ).

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن الموصولات الواقعة على المفرد لا تُثنّى ولا تُجمع إلا في "الذي" و"التي"، فيقال في تثنية "الذي": "اللذانِ" في الرفع، و"اللذين" في النصب والجر، ويجوز تشديد نونهما، فيقال: "اللذانّ" و"اللذينّ" بتشديد النون، جعلًا لها عوضًا عن الياء المحذوفة من "الذي".

وهذا الوجه في التشديد محلّ اتفاق بين البصريين والكوفيين في حال الرفع، أما في النصب والجر فمذهب البصريين على المنع؛ لأن الجمع بين الساكنين لا يجوز إلا إذا كان الأول حرف مد ولين والثاني مشددًا، وهو غير متحقق في هذه الصورة؛ إذ لا يصح اجتماع ياء ساكنة ونون مشددة عندهم، بينما أجازه الكوفيون، بل ورد به بعض القراءات القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩][(١)].

وذكر ابن عقيل جواز التشديد مع الياء على مذهب الكوفيين، وعلله بكون التشديد عوضًا عن الحرف المحذوف من الاسم المفرد، كما جاء عنهم في تثنية أسماء الإشارة كـ"ذانّ" و"تانّ"[(٢)].

---

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٣/٢٦-٢٧). والقراءة المشار إليها -يعني: تشديد النون في ﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾- هي قراءة ابن كثير، ينظر: السبعة، ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ، (ص: ٢٢٩). التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد الأندلسي، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م، (ص: ٣٢٥).

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، (١/١٤١).

وقد صرّح ابن مالك بأن التشديد في "اللذين" و"اللتين" إنما قصد به الجبر عما فات من بقاء ياء "الذي" و"التي" قياسًا على ياء المنقوص التي تبقى عند التثنية، وقال: إن هذا الاعتبار يُقوّي وجه التشديد، وجعله من علل صحة هذا البناء(١)، وأيده في ذلك المرادي؛ فذكر أن التشديد وقع على غير قياس، لكنه أُجيز تعويضًا عن المحذوف(٢).

وذكر أبو حيان أن تشديد نون التثنية هو لغة تميم وقيس، وأن التخفيف لغة الحجاز وبني أسد، وأقر أن في المسألة خلافًا: فالتشديد مع الألف جائز اتفاقًا، أما مع الياء فمذهب البصريين على المنع، والكوفيين على الجواز، وقد وردت به بعض القراءات كما تقدم(٣).

وبيّن أبو حيان أن تعليل التشديد بكونه عوضًا عن المحذوف لا يخلو من نظر؛ إذ لو كان عوضًا لازمًا لما جاز تركه، في حين أنه ورد على سبيل الجواز لا الوجوب، مما يُضعف دعوى التعويض. واقترح أن التشديد قد يكون للتمييز بين تثنية المبني وتثنية المعرب، كما فُرِّق بين "قبل" و"بعد" في حالتي الإعراب والبناء(٤).

---

(١) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، مركز هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (٢٤١/١).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، (٤٢٢/١).

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، (١٠٠٣/٢-١٠٠٥).

(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٢٦/٣-٢٧).

واختار الشاطبي تعليلًا جامعًا فذهب إلى أن التشديد في "اللذين" و"اللتين" و"ذان" و"تان" قصد به التعويض عن الحرف المحذوف، وأتى بالشاهد الشعري في قوله: ﴿إِن هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، و﴿هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧] بالتشديد. واحتجَّ بأنَّ الحذف سبب مباشر لجبر البنية، والتشديد تعويض مقبول في نظائر أخرى كـ"شية" و"عدة"، إذ عُوّض فيها عما حذف بخلاف "يد" و"دم" فإن الحذف فيهما غير مسبب عن التثنية؛ فلم يعوض فيهما، وناقش هذا القول ردًا على من قال: بأن التشديد في أسماء الإشارة للدلالة على البعد، كما يُفهم من "ذلك" و"تلك"، وردّ هذا التفسير بأنه مجرد رأي لا يُنهض على السماع، وأن اللغة لا تُؤخذ إلا بنقل، ثم رجّح أن الغاية من التشديد في "اللذين" و"اللتين" و"ذان" و"تان" هي التعويض لا غير[(١)].

وهذا ما أشار إليه المكودي أيضًا، فذكر أن مذهب البصريين على المنع من التشديد مع الياء، ومذهب الكوفيين الجواز، وعلّل التشديد بالتعويض عن الحذف، سواء في الموصول أو الإشارة، وأن اختلافهم في مواضع الجواز والمنع

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المحقق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا. الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي. الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش. الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش. الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش. الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي. الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا. الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، (١/٤٣١–٤٣٥).

راجع إلى فهمهم لحدود التعويض، أهو لازم أو جائز، وهل يجوز مع الألف والياء أم مع أحدهما فقط[١].

وتُجمع هذه الأقوال على أن موضع الخلاف إنما هو في تشديد النون مع الياء، أما مع الألف فالأمر فيه متفق عليه، أما الخلاف فإنما هو في تعليل التشديد: أهو للتعويض عن الحرف المحذوف كما ذهب إليه جمهور البصريين وبعض الكوفيين، أم للتمييز بين المبني والمعرب كما رجحه بعض المتأخرين، أم هو مجرد سماع لا يقاس عليه؟ كما تُظهر الأقوال المختلفة في "البسيط".

والذي يترجح صحة ما ذهب إليه أبو جعفر – الذي نقله عنه أبو حيان – من أن البصريين لا يجيزون تشديد النون مع الياء، ويجعلونه مخالفًا للقياس الصوتي، ويستدلون على ذلك بالقيود في التقاء الساكنين بخلاف الكوفيين الذين يبيحونه مطلقًا في تثنية الموصول والإشارة، واستعماله وارد في القراءات والروايات، ولكن لا يُقاس عليه عند البصريين.

(١) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكودي، عبد الرحمن بن علي بن صالح، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م، (٣٤/١).

المسألة الرابعة: هل تفيد الواو الترتيب؟

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«قال الأستاذ: فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة؛ فإذا قلت: قامَ زيدٌ وعمروٌ، احتمل الكلام ثلاثةُ معانٍ، أعني أن يكون زيد قام قبل عمرو أو عمرو قام قبل زيد بمهلة أو غير مهلة، وأن يكونا قاما معًا.

وزعم بعض الكوفيين أنَّها للترتيب، فإذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ فالقائم أولًا ـ على مذهبه ـ زيد وعمرو بعده بلا مهلة. واستدلوا. بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١-٢]، قال: فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أثقَالَها والواو هي التي دلَّت على ذلك.

قلت: وهذا عندنا خطأ، وإنّما فُهم أنَّ زلزالَ الأرضِ قبل إخراجها أثقالَها من طريق المعنى. والذي يدل على أنَّ الواو ليست بمنزلة الفاء أنّها لو كانت بمنزلتها لم يجز: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، كما لا يجوز اختصمَ زَيدٌ فعمروٌ. ومما يدلّ أيضًا على أن الواو لا تُرتّب قول أميّة بن أبي الصلت:

فَمِلَّتُنا أنّنا المسلمو * نَ على دينِ صدِّيقنا والنَبي(١)

ولو كانت أيضًا للترتيب لقدم النبي ﷺ على الصِدِّيق لشرفه. وقول الآخر أيضًا، وهو حسان بن ثابت:

بهاليلُ منهم جَعفرٌ وابنُ أمِه * عليٌ ومنهم أحمدُ المُتَخَيَّر(٢)

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للصلتان العبدي. ينظر: الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، (١٣٥/٣). شرح الكافية الشافية، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، (١٢٠٥/٣).

(٢) البيت من الطويل. ينظر: ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه، حققه وعلق عليه: الدكتور وليد عرفات، دار صادر – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، (٩٩/١).

ولو كانت للترتيب لقدَّم النبي ﷺ على جعفر وابن أمه. وقوله:

فَقلتُ لهُ لمّا تمطّى بِجَوْزِهِ وأردف أعجازًا وناءَ بكلكَلِ(١)

ولو كانت للترتيب لقدَّم الكلكل وهو الصدر ثم الجوز وهو الوسط ثم الأَعجاز وهي المؤخَّر، ومما يدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي﴾ [آل عمران: ٤٣]، ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ما ادعيناه أنّها لغير الترتيب»(٢).

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذي أبو جعفر**: لا أعلم من قال بهذا من الكوفيين، بل قد قال السيرافي: وأجمع النحويون من البصريين والكوفيين أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه ولا تأخير ما أخر لفظه. وعلى هذا ظاهر كلام ابن خروف، وأبي علي الشلوبين في تقاييده. ولم يذكر ابن الفرس في كتابه فيها خلافًا. وكذا ابن بابشاذ، وكثيرًا ما يورد الخلاف.

قلت: الخلاف مشهور عند أهل أصول الفقه، ونقله بعضهم عن ثعلب، وأبي عمر المطرزي غلامه، وهو: أن الواو تقتضي الترتيب، قال: وهو مذهب أكثر الأصوليين. وما نقله أستاذنا عن ابن بابشاذ وهم، بل حكى فيها الخلاف، قال بإثر كلام الزجاجي: الواو تجمع بين الشيئين، وليس فيها دليل على الأول منهما، هذا مذهب كافة النحويين البصريين وأكثر الكوفيين»(٣).

---

(١) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس. ينظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري، أبو محمد بن القاسم بن بشار، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٥، د.ت، (ص: ٧٥).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٧/١).

(٣) مخطوط شرح الجمل (ل ٢٩/ب).

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن الواو لا تفيد الترتيب، وإنما تدل على الجمع المطلق من غير دلالة على تعاقب زمني ولا ترتيب معنوي، فإذا قيل: "قام زيد وعمرو"، احتمل أن يكونا قاما معًا، أو أن يكون زيد قام قبل عمرو أو العكس، بمهلة أو من غير مهلة. ونقل أن بعض الكوفيين ذهب إلى أن الواو للترتيب، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١-٢]، وقالوا: إن زلزال الأرض سابق لإخراج أثقالها، والواو دالة على ذلك. وردّ ابن عصفور هذا الفهم، وعلل ترتيب الآيتين بالسياق والمعنى لا بالأداة، واحتج بشواهد قرآنية وشعرية تدل على أن الواو لا تفيد ترتيبًا، منها قوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي﴾ [آل عمران: ٤٣]، ولو كانت الواو للترتيب لوجب تقديم الركوع، وهو خلاف الترتيب الشرعي في الصلاة.

وقد نقل أبو حيان هذا القول عن أستاذه أبي جعفر بن الزبير، وأكد أنه لا يعرف أحدًا من الكوفيين المشهورين ممن ذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب، بل نقل عن السيرافي الإجماع بين البصريين والكوفيين على أن الواو لا تقتضي تقديمًا ولا تأخيرًا، وأشار إلى أن هذا مذهب ابن خروف، وأبي علي الشلوبين، وابن الفرس، وابن بابشاذ[١].

ثم استدرك أبو حيان بأن هذا الخلاف مشهور في أصول الفقه، وأن من الأصوليين من نقل هذا القول عن ثعلب وأبي عمر المطرزي، بل جعله بعضهم مذهبًا لأكثر الأصوليين[٢].

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، (١٩٨٢/٤-١٩٨٣).

(٢) ينظر: الفصول في الأصول، الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، وزارة الأوقاف الكويتية – الكويت، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، (٨٧/١).

وقال ابن مالك: إن الواو تنفرد بأن متبعها في الحكم يحتمل المعية غالبًا، والتأخر كثيرًا، والتقدم نادرًا، وهو ما خالف فيه ظاهر مذهب سيبويه. وأوضح سيبويه نفسه أن قولك "مررت برجل وحمار" لا يدل على ترتيب ولا على معية، بل على الجمع فقط(١).

أما جمهور النحويين –وعلى رأسهم البصريون– فقد ذهبوا: إلى أن الواو لمطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبًا، واستدلوا على ذلك بشواهد متنوعة، منها قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدا وَقُولُواْ حِطَّة﴾ [البقرة: ٥٨] في موضع، وفي موضع آخر: ﴿وَقُولُواْ حِطَّة وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وهي قصة واحدة، مما يدل على أن الترتيب لم يُفهم من الواو، بل من السياق، وأنها لا تفيد إلا اشتراكًا في الحكم من غير ترتيب زمني(٢).

وصرَّحَ السيرافي والسهيلي وأبو علي الفارسي وابن يعيش والمرادي والسيوطي وغيرهم بإجماع النحاة على هذا القول، إلا أن أبا حيان والمرادي والعلائي وغيرهم بيّنوا أن هذا الإجماع غير دقيق، لورود الخلاف عن ثعلب وغلامه ومن تبعهم من الكوفيين وبعض الأصوليين(٣).

وعليه، فإن الخلاف في المسألة معتبر، وإن كان رأي أبي جعفر بالقول بجمع الواو من غير ترتيب هو المذهب الراجح نحويًّا، بناءً على استقراء شواهد اللغة، وصنيع سيبويه وأصحابه.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، (١٩٨٢/٤-١٩٨٣).

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣٣٠/٢).

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، تحقيق فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، (ص: ١٥٨-١٥٩).

المسألة الخامسة: جواز دخول اللام الزائدة على المفعول به.

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«وأمّا ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدّى إلى واحدٍ أو من باب ما يتعدَّى إلى أكثر؛ فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو: ضربتُ زيدًا، فلا يخلو أن تقدّم المفعول أو تؤخره، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول: زيدًا ضربتُ ولزيدٍ ضربتُ، قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُم لِلرُّءيَا تَعبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

وإن لم يقدَّم لم يجز دخول اللام عليه إلا في ضرورة شعر أو في نادرِ كلامٍ نحو قوله:

فلّما أن تواقفنا قليلًا * أنَخْنا للكلاكِلِ فارتمَيْنا(١)

يريد: أنخنا الكلاكِلَ. وإنّما تدخل اللام عليه إذا تقدَّم لأنَّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام؛ فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتج إلى تقوية، ولا يجوز دخول حرف الجرّ عليه خلاف اللام إلاّ أن يُحفظَ فيكون من باب ما زيدَ فيه حرف الجرّ فلا يتجاوز نحو: مَسحتُ رأسَه وبرأسِهِ، وخشّنتُ صدرَهُ وبصدرِهِ، أو في ضرورة شعر نحو قوله:

هُنَّ الحرائرُ لا رَبّاتُ أَخمِرَةٍ * سودُ المحاجِرِ لا يقرأنَ بالسُوَرِ(٢)

---

(١) البيت من الوافر، ولم يعرف قائله. ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠م، (ص٦٧). شرح أبيات المغني، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث – بيروت، ط٢، ١٣١٩٣–١٤١٤هـ، (٣٠٦/٤).

(٢) البيت من البسيط، ونسبه بعضهم إلى الراعي، قال البغدادي: "والبيت وقع في شعرين، أحدهما: للراعي النميري، والثاني: للقتَّال الكلابي"، اهـ. ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، =

يريد: لا يقرأنَ السورَ.

وقول الآخر:

... ... * **نَضرِبُ بالسيفِ ونرجو بالفَرَجْ**(١)

يريد: ونرجو الفَرجَ.

فإن كان من باب ما يتعدى إلى أكثر من واحد لم يجز إدخال اللام على مفعوله، تقدَّم أو تأخّر، وسبب ذلك عندي أنّك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما، وكذلك فيما تعدَّى إلى ثلاثة؛ فإن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير، لأنّه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد.

وإن أدخلتها على أحدهما وتركتَ الآخر صار كأنّه قويّ ضعيف في حين واحد. قويٌ من حيث قَوِيَ في حق الأول، ضعيفٌ من حيث لم يقو في حقّ الآخر وذلك تناقض.

لكنه يجوز في باب علمت أن يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى في وتصيّره كأنه ظرف للفعل، وتستغني به عن المفعولين، ولا يجوز الجمع بينه

=

عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، د.ت، (٤/١). وشرح كتاب سيبويه، السيرافي، (٤٦١/١). خزانة الأدب، البغدادي، (١٠٧/٩).

(١) البيت من الرجز، وهو لراجز من بني جعدة بن قيس، وصدره:

نحن بنو جَعدةَ أصحاب الفلج * ... ...

ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي، تحقيق محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي – القاهرة، د.ط، ١٣٨١هـ، (٢٦٤/٢). شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، سنة النشر: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، (٣٢٤/١). شرح أبيات المغني، البغدادي، (٣٦٦/٢).

وبين المفعولين أصلًا فتقول: ظننتُ بزيدٍ وعلِمتُ ببكرٍ، أي جعلته موضعَ علمي وزيدًا موضعَ ظنّي، ومنه قوله:

فقلتُ لهم ظُنّوا بألفَيْ مُدَجّجٍ * سَراتُهُم بالفارسيّ المُسَرَّدِ(١)

يريد: ظنُّوا في ألفَي مدجّجٍ، أي اجعلوها موضِعَ ظَنِّكم»(٢).

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذي أبو جعفر**: ظاهر كلام أبي الفتح بن جني في هذا البيت: أن دخول اللام جائز في غير الشعر، قال في "التنبيه": لك أن تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيدًا، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، و﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، غير أن هذا قُدم فيه المفعول؛ فحسن زيادة اللام لإعانة الفعل. وقرأت على محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى لابن ميادة:

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكًا أجار لمسلم ومعاهد(٣)

أي: أجار مسلمًا ومعاهدًا؛ فكأنه قال: أنخنا الكلاكل، فزاد اللام من حيث ذكرنا.

قال أستاذي: فلم يقصر أبو الفتح دخول اللام على ما قصره ابن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة. ينظر: ديوان دريد بن الصمة، تحقيق الدكتور عمر عبد الرسول، دار المعارف – مصر، د.ط، ١٩٨٥م، (ص: ٦٠). خزانة الأدب، البغدادي، (٢٨٢/١١).

(٢) شرح الجمل، ابن عصفور (٣٠٨/١).

(٣) البيت من الكامل. ينظر: شعر ابن ميادة، جمعه وحققه الدكتور حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت، (ص: ١١٢). ضرائر الشعر، ابن عصفور، (ص ٦٧). المقاصد النحوية، العيني، (١٢٢٣/٣).

عصفور»[1].

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد إذا تأخر مفعوله جاز دخول اللام عليه تقويةً للعامل بشرط أن يتقدّم المفعول، نحو: "لزيد ضربتُ"، واستشهد بالآية: و﴿إِن كُنتُم لِلرُّءيَا تَعبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقال: إذا تأخر المفعول لم يجز دخول اللام إلا في ضرورة أو في كلام نادر، كقوله:

فلما أن تواقفنا قليلًا * أنخنا للكلاكل فارتمينا

يريد: "أنخنا الكلاكلَ".

ومثل ذلك قوله: "أجار لمسلم ومعاهد" أي: أجار مسلمًا ومعاهدًا.

وبيّن ابن عصفور أن اللام لا تدخل على المفعول به إذا كان الفعل متعديًا إلى أكثر من واحد، سواء تقدم المفعول أو تأخر؛ لأن إدخالها في أحد المفعولين دون الآخر يوقع في التناقض، إذ يُجعل العامل قويًا وضعيفًا في آن، وهو ممتنع، ولا نظير لذلك في كلام العرب. وأجاز إدخال الباء على المفعول الأول في باب "ظننت"، بشرط أن تصير بمعنى "في"، كقوله: "ظننت بزيد" أي: جعلته موضع ظنّي.

وقد علّق أبو جعفر بن الزبير على هذه المسألة – كما نقله عنه أبو حيان – وبيّن أن أبا الفتح بن جني خالف ابن عصفور في هذا، إذ رأى أن دخول اللام لا يُشترط فيه التقدّم ولا يقتصر على الشعر، بل هو جائز أيضًا في النثر، وقال: "لك أن تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيدًا". واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، و﴿لِلرُّءيَا تَعبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وزاد أبو حيان شاهدًا من الشعر:

(١) مخطوط شرح الجمل (ل ٤٥/أ).

وملكتُ ما بين العراق ويثربَ * ملكًا أجارَ لمسلمٍ ومعاهدِ

وبيّن أبو حيان أن ما ذهب إليه ابن جني هو اختيار المبرد كذلك، وقال: «يجوز أن تدخل هذه اللام متقدمة أو متأخرة، لكن أحسنها إذا تقدمت»(١).

وقد أشار ابن مالك إلى أن زيادة اللام في مثل هذا الموضع يُعدّ مقيسًا، شريطة أن يكون العامل متعديًا إلى واحد، وأن يكون قد ضعف بسبب التأخير أو كونه فرعًا في العمل، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦](٢).

وبيّن ابن هشام أن هذه اللام تُعرف بـ"لام التقوية"، ولا تُزاد مع الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ لئلا يلزم تعدية الفعل إلى مفعولين بحرف واحد، أو إدخال الحرف على أحدهما دون الآخر بلا مرجح(٣).

وقسّم المرادي اللام الزائدة إلى قسمين: مطّردة وغير مطّردة؛ فالمطّردة ما وقعت تقويةً لعامل ضعُف، كأن يكون متأخرًا، أو فرعًا، فزيادة اللام حينئذ مقيسة، ولا تقع إلا مع المتعدي إلى واحد. أما غير المطردة، فتقع في مواضع نادرة في كلام العرب أو في الشعر(٤).

وذهب ناظرُ الجيش إلى أن اللام المقوية لا تُعدُّ حرف جرٍّ ناقلًا للعمل، بل تقوية محضة؛ فهي "بين بين": ليست زائدةً محضة، ولا معديةً محضة. ومال

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٢٨/٧-٣٠).

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (٢٦٤/٥).

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المحقق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، (٢٨٧/١-٢٨٨).

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، (ص: ١٠٧-١٠٨).

إلى القول بأنها زائدة من حيث المعنى، لأن الجملة تستقيم دونها، وهي ليست أصلًا في إيصال العامل إلى معموله، بل هي من قبيل التأكيد، لا التأسيس[١].

وأقر الصنعاني هذا التفصيل، وجعل ما ورد من دخول اللام على المفعول المتأخر شاذًا لا يُقاس عليه إلا في المواضع المسموعة، واستشهد بالأشعار والنصوص القرآنية التي وردت بها هذه اللام[٢].

وهكذا، فإن جمهور البصريين على جواز دخول اللام إذا تقدم المفعول فقط، وعدّوها حينئذ لام التقوية، بينما أجاز الكوفيون – وبعض البصريين كابن جني والمبرد – دخولها ولو تأخر المفعول، واعتبروها أحيانًا زائدةً لا تقوية، وبعضهم علّل وجودها بالتضمين، كما في تضمين "ردف" معنى "تهيأ."

ويترجح من صنيع أبي جعفر، ومن اختيار أبي حيان، الميل إلى مذهب البصريين القائلين بأن هذه اللام لا تُزاد إلا إذا تقدم المفعول به، وأن زيادتها مع التأخر إما ضرورة شعرية، أو مما لا يُقاس عليه، وأن تقوية العامل بالتقديم وجهٌ مقبول داخل القياس.

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، (٦/٢٩٣٦-٢٩٣٧).

(٢) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية الوافية، الصنعاني، جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه، إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد، جامعة الأزهر – مصر، ١٤٢٨هـ، (ص: ١٥١٩).

المسألة السادسة: استعمال خلا في الاستثناء.

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«والذي يستعمل حرفًا وفعلًا "خلا" في الاستثناء.

فإن قال قائل: ما الدليل على أنّها إذا انتصب ما بعدها فعل وإذا انخفض حرف؟

فالجواب أن تقول: الدليل على ذلك أنّها لا يخلو أن تكون حرفًا أو اسمًا أو فعلًا. فباطل أن تكون اسمًا لانتصاب الاسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العاملة.

وباطل أن تكون حرفًا بمنزلةِ إلاَّ، لأنّها لو كانت كذلك لجاز في الاسم بعدها الرفع والنصب في مثل: ما قامَ القومُ خلا زيدًا وزيدٍ، كما يجوز: ما قام القومُ إلاَّ زيدًا وإلاَّ زيدٌ، وامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بحرف استثناءٍ فثبت أنّها فعل.

والذي يدل على أنّها ـ إذا انخفض ما بعدها ـ حرف: أنّها لا يخلو أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا.

فباطل أن تكون فعلًا لأن الفعل لا يخفض الاسم إلا بواسطة حرف الخفض وباطل أن تكون اسمًا إذ لو كان كذلك لولي العامل كما يليه غير، فكنت تقول: قامَ خلا زيدٍ، كما تقول: قام غيرُ زيدٍ. فثبت أنّها حرف.

والغالب عليها: أن تنصب ما بعدها وتكون فعلًا.

وكذلك حاشى عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ينتصب الاسم بعدها وينخفض. فمن نصبه فهي عنده فعل. وحكي من ذلك: اللهم اغفِر لي ولِمَنْ يَسمَع حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبغ. بنصب الشيطان ونصب أبي الأصبغ ومن

خفضه فهي عنده حرف والاستدلال على ذلك كالاستدلال في خلا، إلاَّ أن أبا العباس استدل أيضًا على أن حاشى فعل باستعمال المضارع منها، قال النابغة:

... ... * **ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أحدِ**[1]

وهذا لا حجة فيه، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ حاشى التي هي أداة الاستثناء كأنّه قال: ولا أقولُ حاشَى، كما قالوا: أسوَفتُهُ، إذا قلت له: سوف أفعلُ مَعَكَ كذا. وإنّما الكلام في حاشى التي هي بمعنى إلاَّ لا التي هي بمعنى قلتُ: حاشَى فلانًا. وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلاَّ الخفض بها»[2].

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«لم يذكر "عدا"، وأظنه من قبل ناسخ، وحكمها كـ"خلا"، ولم يذكر سيبويه الخفض بها، إنما حكاه الأخفش. **قاله أستاذي أبو جعفر**».

ثم قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذي أبو جعفر:** "عدا" عند سيبويه فعل، والأخفش يجعلها كـ"خلا". فإن كان سقوطها هنا ليس بالناسخ، فسيكون هذا مذهبًا ثالثًا لم يُنزل الله به من سلطان! لأنها تبقى من قبيل ما هو حرف ليس إلا، ولم يقل بذلك أحد، وأظن الغلط من غيره»[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، وصدره:

ولا أرى فاعِلًا في الناسِ يُشْبِهُهُ * ... ...

ينظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (سلسلة ذخائر العرب ٥٢) دار المعارف – مصر، ط٢، د.ت، (ص: ٢٠). المقاصد النحوية، العيني، (٣٤٢/١).

(٢) شرح الجمل، ابن عصفور (٤٧٩/١-٤٨٠).

(٣) مخطوط شرح الجمل (ل ٨٣/أ).

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن "خلا" تستعمل حرفًا وفعلًا في الاستثناء، وجعل الحكم على كونها فعلًا أو حرفًا متوقفًا على ما يظهر بعدها من إعراب؛ فإن انتصب الاسم بعدها كانت فعلًا، وإن انخفض كانت حرفًا، واستدل على ذلك بأن الاسم بعدها لا يكون مرفوعًا كما يجوز في "إلا"، إذ لو كانت "خلا" حرف استثناء بمنزلة "إلا" لجاز أن تقول: "ما قام القوم خلا زيدًا وزيدٌ"، كما تقول: "ما قام القوم إلا زيدًا وإلا زيدٌ"، فلما امتنع الرفع بعدها دل على أنها ليست حرف استثناء، وإذا انخفض ما بعدها، تعيّن كونها حرفًا؛ لأن الفعل لا يجر الاسم إلا بواسطة، ولأنها ليست اسمًا عاملًا حتى يصح أن يليها المرفوع. ثم قرر أن الغالب عليها النصب، أي الفعلية.

وهذه الحجة نفسها أجراها على "حاشا"، مع إشارة إلى أن المبرد ومن تبعه يرون فيها الفعلية أيضًا، واحتجوا على ذلك بقول النابغة: "ولا أُحاشي من الأقوام من أحد [١].

وقد أيد هذا المسلك كثير من النحاة، وجعلوه قاعدة في الحكم على هذه الأدوات، ومن ذلك أن أبا حيان نقل هذا التفصيل، وقرر أن "عدا" تجري مجرى "خلا" في هذا الباب، وعلّق على إغفال ذكرها من قِبل بعض النساخ، قائلًا: "عدا عند سيبويه فعل، والأخفش يجعلها كـ: خَلا"[٢]، مما يدل على اتفاق في المعنى والعمل، واختلاف في النقل.

أما سيبويه، فقد أصّل القول في هذه المسألة، فذهب إلى أن "خلا" و"عدا" في الأصل فعلان تضمنّا معنى الاستثناء، يُنصب بهما الاسم، وتكونان حرفين

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، (٨/٣١٠-٣١٧)، التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٨/٣١٣) وما بعدها.

إذا جُرّ الاسم بعدهما، أما "حاشا"، فليست اسمًا ولا فعلًا عنده، بل حرف جر يدل على الاستثناء، كالذي في قوله: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى(١).

وبهذا قصر القول في "حاشا" على الحرفية، دون تعرض للفعلية أو النصب.

ولم يُقر الأخفش بهذا النصب، بل زعم أنه لا يُعرف، وهو رأي ضعفه من جاء بعده، وبيّن أن عدم معرفته لا يلغي ثبوته بالنقل الصحيح، كما فعله ابن خروف حين قال: إن النصب بها بعد "ما" متعين عند الجمهور، وما سوى ذلك شاذ، وإن حُكي عن الجرمي الجرّ بها بعد "ما"(٢).

أما "حاشا"، فقد تباينت فيها الأقوال؛ فالمبرد جعلها فعلًا يُنصب به المستثنى، واحتج على ذلك بدخول نون الوقاية كما في "حاشاني"، ووجود التصريف نحو "أحاشي"، وهو مما لا يكون في الحرف.

وقد ورد النصب بها في دعاء الأعرابي: "اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ"، وهو مما روي عن أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهما، وجعلوه شاهدًا على الفعلية(٣).

وذهب ابن مالك إلى أن القول بحرفية "حاشا" هو المشهور، لكنه لم يمنع وقوعها فعلًا، بل عدّ النصب بها ثابتًا بالنقل الصحيح، وذكر أن من أنكر ذلك

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه (٢/٣٤٨-٣٥٠).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، (٣/٤٠٩-٤١١).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٨/٣١٠-٣١٧)، التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٨/٣١٣). وما بعدها

تعصبًا لم يرجّح بقوة، لأن التصريف والنصب شواهدهما قائمة، وإن كانت دون الحرفية في الكثرة[١].

ولم يقف الخلاف عند الفعلية والحرفية، بل أدخل بعض النحاة الاحتمال الثالث وهو الاسمية، كما فعل ابن الناظم ،فجعل "حاشا" اسمًا منصوبًا على أنه مصدر بمعنى "تنزيه"، وقال: إن قراءة "حاشًا لله" بالتنوين دليل على الاسمية، كما تقول: "براءة لله" و"سبحان الله"، وهو تأويل وجيه إذا اقترن باللام[٢]. وذكر ذلك المرادي[٣].

وأما ما إذا دخلت "ما" المصدرية على "خلا" أو "عدا"؛ فقد اختلفوا في موضعها من الإعراب، فقال السيرافي إنها في موضع حال، ونقل ذلك عن البصريين والكوفيين، وجعل الموضع منصوبًا بمصدر مقدر[٤]، بينما ذهب ابن خروف إلى أنها على نية الاستثناء، منصوبة كما تُنصب "غير" أي: "ما عدا زيدًا"، كما تقول: "غير زيدٍ"[٥]، فكان الخلاف في التقدير، لا في عمل الأداة.

وقد رجّح أبو حيان رأي السيرافي، ورأى أن نصب "ما" وما بعدها على الظرفية هو الأقرب، وأشار إلى أن القول بالحالية لا دليل عليه، وبهذا تظهر الصورة المركبة لهذه الأدوات في باب الاستثناء، فـ"خلا" و"عدا" يختلف حكمهما

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، (٢/٣٠٧-٣٠٩).

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، (ص: ٢٢٦).

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، (ص: ٥٦١-٥٦٢).

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، (٣/٤٠٩-٤١١).

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، (٨/٣١٠-٣١٧). وينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٨/٣١٣) وما بعدها.

بحسب ما بعدهما؛ فإن وُجد النصب فهما فعلان، وإن وجد الجر فهما حرفان، وهذا هو ما قرره جمهور النحاة، واستقروه بقياس المعنى والعمل، أما "حاشا"، فالأغلب فيها الحرفية، وإن وردت فعلًا فذلك على قلة.

ويُرجّح أبو جعفر مذهب سيبويه القائل بأن "عدا" و"خلا" فعلان إذا نصب ما بعدهما، ويُقرّ أنها تجريان مجرى الحرف إذا جُرّ الاسم بعدهما، لكنه يُنكر أن تُعدّ حرفًا دائمًا أو أن يكون في الباب مذهب ثالث.

والذي دل عليه الاستقراء والسماع: أنَّ "خلا" و"عدا" فعلان متعدّيان إذا نصب المستثنى بعدهما، وحرفان إذا جُرّ بهما المستثنى، وأنّ "حاشا" في أصلها حرف يدل على الاستثناء، وقد تجيء فعلًا كما نقل عن العرب، وقد تُستعمل مصدرًا في بعض المواضع خاصة إذا اتصلت باللام، نحو: "حاشا لله"؛ فتصير بمعنى: "تنزيهًا لله".

المسألة السابعة: كان الناقصة وهل لها مصدر يجوز أن يبنى منه الفعل للمجهول ؟

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجز بناؤها للمفعول، لأنَّ في ذلك ضربًا من التصرف والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها.

وأما كان وأخواتها، فمذهب الفراء: أنه يجوز بناؤها لما لم يُسمَّ فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه؛ لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه. وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنّه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مُخَبرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير.

ومذهب السيرافي: أنّه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف. وهذا الذي ذهب فاسد لأنَّ "كان" الناقصة وأخواتها لا مصدر لها. ولما رأى الفارسي أنَّ بناءها

يؤدي إلى ما ذكره الفراء وإلى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول.

والصحيح: أنّه يجوز بناؤها للمفعول وهو مذهب سيبويه، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول: كينَ في الدار، فالأصل مثلًا: كان زيدٌ قائمًا في الدار، على أن يكون في الدار متعلقًا بكان حُذِفَ المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف»[(١)].

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذنا أبو جعفر**: لا خلاف عندي بين السيرافي والفارسي إذا أمعن النظر، فإن "كان" الناقصة إذا ذكر اسمها وخبرها، فلا مصدر لها حينئذٍ، إذ لم يقولوا: "كان زيد قائمًا كونًا". هذا ما اقتضاه الاستقراء، وهو المعتمد. أما إذا لم يُذكر لها اسم ولا خبر، فمن أين يقال حينئذٍ إنها لا يُذكر لها مصدر؟ ولم لا تكون إذ ذاك كسائر الأفعال؟ وهل قولهم: "لا مصدر لها" إلا عبارة عن كونهم إذا ذكروا خبرها اكتفوا به؟ أما إذا لم يُذكر لها خبر، فلم يمنع أحد "كان زيد كونًا"؟. وعلى هذا، لا يكون خلاف بينهما، إلا أن منع الفارسي من بنائها للمفعول، لا أدري ما وجهه! ولعله يريد حين ذكر الخبر. وحينئذٍ، لا يكون خلاف. فتأمل هذا؛ فإن غيره لا يشهد له نظر، ولا ينافي قول من يقول: "إذا حذف خبرها كانت التامة"، فإنه صحيح»[(٢)].

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (٥٣٥/١).

(٢) مخطوط شرح الجمل (ل ٩٥/أ).

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن "كان" وأخواتها يجوز بناؤها للمفعول به، وذكر أنه مذهب سيبويه بشرط وجود ظرف أو مجرور يقام مقام الاسم المحذوف.

كما ردّ مذهب الفراء والسيرافي، اللذيْن أجازا إقامة الخبر أو المصدر مقام الاسم؛ فعدّ ذلك مؤديًا إلى فساد المعنى ببقاء الخبر دون مخبر عنه.

أما الفراء(١)، فقد ذهب إلى أن اسم "كان" الناقصة يمكن حذفه، ويُقام الخبر مقامه محتجًّا بشبهه بالمفعول، كما يُقام المفعول مقام الفاعل في سائر الأفعال المتعدية، وهو القياس الذي أجراه على قاعدة النيابة، غير أن هذا القول مؤدٍّ إلى محذور، وهو بقاء الخبر دون مستند إسنادي ظاهر أو مقدّر، كما في قولهم: "كين أخوك" في "كان زيد أخاك"، وهو عندهم باطل لعدم الفائدة، ولبقاء خبر دون مخبر عنه(٢).

وأما السيرافي فوسّع القول وذهب إلى أن "كان" تُبنى للمفعول إذا حُذف اسمها وخبرها معًا، ويُقام ضمير مصدرها مقامهما، نحو: "كين الكونُ زيد منطلق"، أي: "كان زيد منطلقًا"؛ فجعل المصدر مرفوعًا بنيابة عن الجملة التامة، وجعل الجملة تفسيرًا له. وقد ردّ ابن عصفور هذا المذهب بقوله: "وهذا فاسد لأن (كان) الناقصة لا مصدر لها"، مشيرًا إلى أن "كونًا" لا يَرِد في كلام العرب إلا مع قطع النظر عن الاستعمال الفعلي لكلمة "كان" على هيئة المصدر مع ذكر الاسم والخبر(٣).

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، (١/١٧١).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، (٣/٥-١٠).

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، (٣/٥-١٠).

أما سيبويه فذكر جملة من العبارات التي فُهم منها جواز البناء للمجهول، منها قوله: «تقول: كناهم، كما تقول: "ضربناهم"، و"هو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب" غير أن قوله لم يكن صريحًا في تعيين ما يقوم مقام الاسم المحذوف؛ فكان محملًا على التصرف فقط، لا على بيان النيابة، وقد أشكل كلامه على النحويين، حتى قال أبو علي الفارسي: "ما كل داء يعالجه الطبيب"[١].

ومن المعاصرين له في المذهب أبو علي الفارسي الذي منع البناء مطلقًا، وعدّ ما يؤول إليه مذهب الفراء والسيرافي من فساد المعنى حجة على المنع، وعلّل ذلك بأن "كان" لا تستغني عن الاسم والخبر، وأنّ حذف أحدهما اختصارًا غير جائز؛ لأن التركيب قائم عليهما، لا يتمّ الكلام إلا بهما[٢].

وجاء أبو حيان بعدهم، وذكر قول أبي جعفر عندما رأى أن لا خلاف حقيقي بين السيرافي والفارسي إذا دُقِّق النظر؛ فبيّن أن "كان" إذا ذُكر اسمها وخبرها لم يكن لها مصدر، وأما إذا لم يُذكر شيء منهما جاز أن يُقال لها مصدرٌ كسائر الأفعال. قال: «هذا ما اقتضاه الاستقراء، وهو المعتمد»[٣]. لكنه استغرب منع الفارسي بناءها مطلقًا، وأشار إلى أنه إذا كان المنع متعلقًا بحال وجود الخبر فقط، فذلك ليس بخلاف حقيقي، بل هو تخصيص.

أما ابن خروف فاختار مذهب السيرافي، وأجاز إقامة مصدر "كان" مقام الاسم والخبر، مستدلًا بقولهم: "كن قائمًا"، و"عجبت من كونك قائمًا".

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (٤/١٦٣٩-١٦٤٠).
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (١/٣٠٠-٣٠١).
(٣) لم أقف عليه.

وقد رد بعض النحاة هذا القياس؛ لأن الأمر بـ"كن" ليس أمرًا بالزمان، وإنما بالحدث، فليس في ذلك ما يدل على المصدرية التي تقوم مقام الاسم والخبر، فضلًا عن أن "كان" لا تُتعدى إلى مصدر، فلا يصح أن ترفع "كونًا"(١).

وأجاز ناظر الجيش رأي ابن عصفور، ورجّحه على باقي الأقوال، وعدّه هو الموافق لمذهب سيبويه على أنه اشترط وجود ظرف أو مجرور، وهو الأليق بنقصان "كان" واحتياجها إلى ما يُكمل معناها، وذكر أن الذين أجازوا البناء ولم يقيموا مقام الاسم شيئًا خالفوا قواعد النحو المستقرة، وأدى قولهم إلى بقاء كلام لا فائدة فيه(٢).

وأما الشاطبي فقد لخّص المسألة بوضوح، وذكر المذاهب الخمسة فيها، وعدّ القول بجواز بناء "كان" الناقصة للمفعول مع إقامة الظرف أو الجار والمجرور مقام الاسم هو القول الأقوى، وقال: «ولا يصح من هذه الأقوال إلا هذا القول»(٣)، ثم أطال في الرد على الفراء، والسيرافي، والكسائي، وعدّ تلك الأقوال شاذة أو مخالفة للقياس والسماع، وقال إن "كان" الناقصة لا يُستغنى فيها عن الاسم والخبر، إذ لا تستقلّ الجملة بدونهما، وأن نفي السماع يؤكد المنع(٤).

وهنا ذهب أبو جعفر إلى أنّ منع "كان" من المصدرية إنما هو فيما إذا ذُكر اسمها وخبرها، إذ لم يُسمع من كلام العرب قولهم: "كان زيدٌ قائمًا كونًا"؛ فامتنع المصدر حينئذٍ، أما إذا لم يُذكر لا اسم ولا خبر، فلا مانع من القول بمصدرية "كان"؛ لأنها حينئذٍ تعود إلى أصلها في التصرف كسائر الأفعال.

(١) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٦/٢٥٤-٢٥٧).
(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، (٤/١٦٣٩-١٦٤٠).
(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، (٣/٥-١٠).
(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، (٣/٥-١٠).

وبهذا يرفع الخلاف بين الفارسي والسيرافي، ويقوّي القول بجواز بناء "كان" للمفعول بشرط حذف الاسمين، وإقامة المصدر مقامهما.

والراجح هو ما ذهب إليه أبو جعفر:

أن "كان" لا يُشتق لها مصدر إذا ذُكر الاسم والخبر، أما عند حذفهما، فيجوز تقدير المصدر، ويُقام ضمير المصدر مقام المحذوف، كغيرها من الأفعال، وهذا لا يُعد مخالفة لقواعد العمل، ولا يوجب منع بنائها للمفعول.

المسألة الثامنة: العطف على المخفوض سواءً تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو تأخر.

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«فإن عطفت ماضيًا على ماضٍ لم يجز، قدَّمتَ المتقدّم في الزمان أو أخَّرته فلا يجوز: ما رأيتُهُ مذ يوم الخميس ويوم الجمعة، لأنَّ قولك: مذ يوم الخميس يقتضي أنَّك لمْ تره في يوم الجمعة وقولك ويوم الجمعة يقتضي أنَّك رأيته في أوله، لأنَّ مذ إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لابتداء الغاية، والفعل واقع في أول ذلك الزمان ثم يتصل انقطاعه، فلما كان التناقض والكذب لم يجز. وكذلك لو قدمت يوم الجمعة فقلت: "ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة ويوم الخميس" لم يجز لأنَّ يوم الخميس يقتضي أنَّك رأيته في أوله ثم انقطعت الرؤية فيما بعد، وقولك: يوم الجمعة يقتضي أنّك رأيته في أوله، وذلك تناقض»[(١)].

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذي أبو جعفر رضي الله عنه:** هذا الواقع هنا فاسد، وأظنه من ناسخ. ومراده: أن العطف على المخفوض هنا غير جائز بحال، سواء تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو تأخر عنه؛ لأن الكلام كيفما كان يؤدي إلى

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (٥٨/٢).

التناقض. بيانه: أنك لو قلت "ما رأيته مذ يوم الخميس ويوم الجمعة"، اقتضى قولك: "مذ يوم الجمعة" أنك رأيته فيه، ثم انقطعت الرؤية. وقد كان اقتضى قولك "مذ يوم الخميس" أنك لم تره يوم الجمعة. فحصل التناقض. وهذا بعينه يتصور إذا قلت: "ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس"، فقدمت وأخرت، هذا مراده في ذا اللفظ»[1].

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى منع العطف بعد "مذ" و"منذ" إذا كان المعطوف اسم زمان ماضٍ مخصوص يُناقض المعنى الذي أفاده الاسم الأول، فقال: «فإن عطفت ماضيًا على ماضٍ لم يجز، قدَّمتَ المتقدّم في الزمان أو أخَّرته فلا يجوز: ما رأيتُهُ مذ يوم الخميس ويوم الجمعة، لأنَّ قولك: مذ يوم الخميس يقتضي أنَّك لمْ تره في يوم الجمعة، وقولك ويوم الجمعة يقتضي أَنَّك رأيته في أوله فلما كان التناقض والكذب لم يجز». وقد عمَّ هذا المنع في حالتي التقديم والتأخير، فقال أيضًا: «وكذلك لو قدمت يوم الجمعة فقلت: ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة ويوم الخميس لم يجز»، لأن كل واحد منهما يقتضي نفيًا وإثباتًا في غير محلّه.

وقد أيد أبو حيان هذا التحليل وبيّنه بتفصيل أوضح نقلًا عن أستاذه أبي جعفر بن الزبير بأن هذا الواقع هنا فاسد؛ معللًا فساده بأن الكلام كيفما كان يؤدي إلى التناقض سواء قدمت أو أخّرت». فأشار إلى أن المسألة ترجع إلى التناقض في الدلالة الزمنية، إذ كل من "مذ يوم الخميس" و"مذ يوم الجمعة" يقتضي انقطاعًا يبدأ من أحدهما، وهو ما لا يمكن جمعه في سياق واحد دون تعارض.

(١) مخطوط شرح الجمل (ل ١١٦/ب).

ثم بيّن أبو حيان نفسه وجه هذه العلة، وذكر أن النفي الواقع بعد "مذ" و"منذ" إذا كانا بمعنى أول الوقت، يقتضي عدم العطف على اسم الزمان المختصّ المتقدم أو المتأخر، لأن "مذ" مع المعرفة تدل على ابتداء الانقطاع، فإذا قلت: "ما رأيته مذ شهر رمضان وشهر شوال"، كنت قد أثبت الانقطاع ابتداء من رمضان، فلا يصح أن تعطف عليه شوال، إذ يلزم أن تكون قد رأيته فيه ثم انقطعت الرؤية بعده، وهذا تناقض(١).

وأما السيرافي فقد أشار إلى أن "مذ" و"منذ" إذا دخلتا على الزمان الماضي المعرفة دلتا على ابتداء الغاية، بمعنى: من أول ذلك الزمان، ويقتضيان الانقطاع المتصل من ذلك الوقت إلى الآن(٢)؛ فيتأكّد بذلك امتناع العطف إذا تضمن تناقضًا في الدلالة الزمنية.

وقد أوضح ناظر الجيش هذا المنع أيضًا تفصيلًا، وجعله من القواعد المستقرة، فقال: إن عطفت ماضيًا على ماضٍ لم يجز لأن قولك: مذ يوم الخميس يقتضي أنك لم تره في يوم الجمعة، وقولك: ويوم الجمعة يقتضي أنك رأيته في أوله فكان عطف الماضي على الماضي مؤديًا إلى التناقض فلم يجز (٣). وبيّن أن هذا المنع لا يزول بالتقديم أو التأخير، ولا بإظهار الواو، ولا بإضمار فعل، إلا في حالة واحدة: إذا كان المعطوف متقدمًا زمنيًّا على المعطوف عليه، ووقع النصب، نحو: "ما رأيته مذ يوم الخميس ويوم الأربعاء"، فحينئذٍ يكون المعنى: وما رأيته يوم الأربعاء، ويجري العطف على الفعل لا على الظرف.

(١) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، (٧/٣٥٠-٣٥٠).

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (١/٩٣).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، (٤/١٩٧٣-١٩٧٥).

أما ابن مالك، فذكر أن "مذ" و"منذ" يتعين كونهما حرفين إذا جُرّ ما بعدهما، وأنهما يدلان على ابتداء الغاية في الزمان الماضي إذا دخلتا على معرفة، وعلى الامتداد إذا دخلتا على نكرة، فاقتضى ذلك أن يكون كل من الاسمين بعد "مذ" محدِّدًا لنقطة بدء زمنية، فلا يصح عطف أحدهما على الآخر إذا اختلف الغرض منهما بين ابتداء الغاية وبيان الأمد، لما في ذلك من خلط في المعنى النحوي والدلالة الزمنية(١).

وقد فصّل المرادي هذه المسألة وذكر أن المنع في العطف على ما بعد "مذ" و"منذ" يكون عند اختلاف الدلالة الزمنية بين المعطوف والمعطوف عليه، فإن كان كلاهما لابتداء المدة، أو كلاهما لتمامها، جاز العطف، نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم السبت"، أو "مذ ثلاثة أيام وأربعة"، أما إذا خالف أحدهما الآخر، لم يجز(٢).

وعليه، فإن الراجح ما ذهب إليه ابن عصفور وأيده فيه أبو جعفر بن الزبير وأبو حيان وناظر الجيش، من أن العطف على ما بعد "مذ" و"منذ" لا يجوز إذا أدى إلى التناقض في الدلالة الزمنية، كأن يُراد بالأول ابتداء الغاية، وبالثاني ما يقتضي خلافها.

ولا يُستثنى من ذلك إلا ما أمكن تأويله بالعطف على الفعل، أو ما جاء منصوصًا على صحته بقياس لا يعارض السماع، كأن يُفهم منه بيان لأمد الانقطاع دون التناقض، مع كون التقدير الزمني ممكنًا بلا تعارض. وهذا القول يجمع بين السماع والقياس، ويمنع من دخول الغلط في فهم التراكيب الزمنية، وهو الموافق لمقاصد اللغة وأصول النحو.

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، (٢/٢١٦-٢١٧).

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، (ص: ٥٠١-٥٠٣).

المسألة التاسعة: الاستثناء المنفي.

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين: قسم يَتصوَّر فيه الاتصال مجازًا وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلاَّ النصب لأنَّه فضلة بعد تمام الكلام، ولا يجيزون فيه البدل من الأول، لأنه ليس من جنسه فيكون بدل بعض من كل. وبنو تميم يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبدل لأنَّهم لما جعلوه بالمجاز كأنَّه بعض الأول ساغ لهم فيه البدل وذلك: ما في الدار أحدٌ إلاَّ حمارًا، بالنصب على لغة أهل الحجاز.

ويجوز في لغة بني تميم الرفع على البدل لأنَّهم جعلوا الحمار كأنَّه أحد. ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين: إمّا أن يقام الثاني مقام الأول ليكون المحل للأول فلما وجد فيه الثاني جعل كأنه الأول، لحلوله محله، وذلك نحو قوله:

وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ * تحيّةُ بينهم ضربٌ وجيعُ[1]

فجعل الضرب الوجيع التحية، لمّا كانت العادة عند اجتماع الجموع أن يُحيّي بعضُهم بعضًا، فلما وقع الضرب ولم تقع التحية المألوفة جعل الضرب تحية لوقوعه موقعها. وكذلك قوله:

فإن تُمسِ في قبرٍ برهوةَ ثاويًا * أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تَصيحُ[2]

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب. ينظر: الكتاب، سيبويه (٣٢٣/٢). المقتضب، المبرد، (٢٠/٢). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، (١٨٧/٢). خزانة الأدب، البغدادي، (٢٦٣/٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو أبي ذؤيب الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين، تحقيق وتعليق محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر – مصر، د.ط، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م، (١١٦/١). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، (١٨٤/٢).

لما كان الذي يأنس به إنَّما هو الكلام جعل الصَدَى وإن لم يكن كلامًا أنيسًا لقيامه مقام الأنيس.

فعلى هذا إذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلاَّ حمارًا تجعل الحمار كأنّه أحد لقيامه مقام الأحد له، وذلك أَنَّ الدار إنما يتّخذُها من يعقل من الآدميين، فلما لم يوجد فيها إلاَّ ما لا يعقل عومل معاملته لقيامه مقامه، وعلى ذلك قوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ * إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العِيسُ(١)

وأما أن يكون أطلق الاسم الأول على مسماه وعلى ما يلابس مسماه. فإذا قال: ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا، فكأنَّه قال: ما في الدارِ أحدٌ ولا ما يلابسه. فأراد بالأحد الأحد وما يلابسه، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان مجاورًا له وكان منه بسبب.

وزعم المازني أن وجه البدل أن يكون أطلق الأحد على الأحد وغيره، لأنَّه اسمٌ لمن يعقل فلما اجتمع مع ما لا يعقل ساغ وقوعه عليه، وعلى ذلك حمل قوله: "ليسَ بها أنيسُ * إلاَّ اليعافيرُ ..." البيتَ؛ لأنَّ "الأنيس" يقع على من يعقل فأراد به من يعقل وما لا يعقل وغلَّب.

وذلك فاسد، لأنَّه غير مطرد في الاستثناء المنقطع، ألا ترى أَنَّه لا يسوغ له في مثل قوله:

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ غيرُ طعنِ الكُلَى وضَربِ الرقابِ(٢)

---

(١) البيت من الرجز، وهو لجران العود. ينظر: ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م، (ص ٥٢). المقاصد النحوية، العيني، (١٠٨٦/٣). خزانة الأدب، البغدادي، (٣١١/٣).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لابن الأيهم التغلبي. ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (٦٥/٣). شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش علي الأسدي الموصلي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، =

ألا ترى أَنَّ عتابًا لا يقع على من يعقل فيسوغ فيه ما ساغ في أحد.

فإن لم يتصور الاتصال على حال من الأحوال فالنصب ليس إلا نحو قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَومَ مِن أَمرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، وقوله: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعمَة تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبتِغَآءَ وَجهِ رَبِّهِ ٱلأَعلَىٰ﴾ **[الليل: ١٩-٢٠]**، وقول الشاعر:

حلفتُ يمينًا غيرَ ذي مَثنويّةٍ ولا عِلمَ إلاَّ حُسنَ ظَنٍ بصاحبِ(١)

والظن ليس من جنس العلم، وابتغاء وجه الله ليس من جنس جزاء النعمة، والمرحوم ليس من جنس الراحم، ولا يتصوَّر في شيء من ذلك ما ذكرنا من المجاز، فلذلك التزم فيه النصب)(٢).

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«قال أبو عبد الله الصدفي: قد يكون **سمح**إِلَّا مَن رَّحِمَ**سجى** استثناء من جنس الأول إذا جعلت "عاصمًا" بمعنى "لا ذا عصمة". ويجوز حينئذ فيه البدل على الموضع.

قال أستاذي أبو جعفر: ما ذكره شيخُنا قد ذكره شيخُه ابن خروف عن طائفة، ورده من جهة بُعد استعمال فاعل بمعنى مفعول، وأنه لم يرد إلا فيما يدل عليه المعنى كـ: ﴿عِيشَة رَّاضِيَة﴾ [القارعة: ٧]، و﴿مَّآء دَافِق﴾ [الطارق: ٦]، وقدره

=

٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م، (٥٥/٢). شرح أبيات المغني، البغدادي، (٨٥/٧).

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. ينظر: ديوانه، (ص ٤١). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، (٥١/٢). خزانة الأدب، البغدادي، (٣٢٣/٣).

(٢) شرح الجمل، ابن عصفور (٢٦٦/٢-٢٦٧).

ابن خروف على المأخذ المذكور: "لا معصوم إلا المرحوم"، ونسبه أبو علي الشلوبين لابن كيسان واستبعده.

قال أستاذي: وإذا مهد النظر في الآية، ولاح المعنى، اضمحل كل مأخذ إلا ما اختاره سيبويه؛ وذلك أن ابن نوح تخيل أن الجبل يعصمه، ولهذا قال: ﴿سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ﴾، فأكد شيء نفي ما تخيله. فقيل له: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾. ثم قصد التنبيه على نفع الإيمان لأهل السفينة، فقيل: "لكن المرحوم معصوم". هذا من جهة المعنى، ثم يعضده قراءة: (مَن رُحِم)[1]؛ فلا يجوز غيره»[2].

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أنّ الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين: أحدهما ما يُتصوَّر فيه الاتصال مجازًا، والآخر ما لا يُتصوّر فيه الاتصال بوجه. فأما القسم الأول؛ فقد بيّن أن أهل الحجاز لا يجيزون فيه إلا النصب؛ لأنه عندهم فضلة بعد تمام الكلام، ولا يجوز فيه البدل من الأول، لكون المستثنى غير داخل في جنس المستثنى منه، فلا يصحّ اعتباره بدل بعض من كل.

(١) قال الفراء في معاني القرآن (١٦/٢): "ما سمعنا أحدًا قرأ بها". وينظر: الكشاف، الزمخشري، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه الأستاذ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، (٢٠٢/٣). البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر، نشر مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م، (٣٦٠/١٥).

(٢) مخطوط شرح الجمل (ل ١٤٧/أ).

أما بنو تميم، فيرون جواز البدل فيه، ويعاملونه معاملة الاستثناء المتصل، لأنه يتصور فيه المجاز، من جهتين: الأولى أن يُجعل المستثنى مقام المستثنى منه، كما في قوله:

فَإِنْ تَمْسِ فِي قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِيًا * أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ

والثانية: أن يُطلق الاسم الأول على معناه وعلى ما يلابسه، كما في قولهم: "ما في الدار أحد إلا حمارًا"، أي ما فيها أحد ولا ما يلابسه، فيكون ذلك من المجاز بالتسمية المجاورة.

وإن لم يتصور فيه الاتصال مجازًا، كما في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِن أَمرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، التزم فيه النصب على أصل الاستثناء، لامتناع البدل، إذ لا مشاركة بين ﴿عَاصِمَ﴾ و﴿مَن رَّحِمَ﴾، لا في الحقيقة ولا في المجاز.

وقد وافقه أبو حيان في ذلك، وقال على لسان شيخه أبي جعفر بن الزبير إنّ هذا الوجه هو الذي لا يشهد له نظر ولا ينافي قول سيبويه، بل هو الموافق له، لأنَّ ﴿مَن رَّحِمَ﴾ لا يمكن أن يُجعل بدلًا من **سمح**عَاصِمَ**سجى**، إذ لا تلازم بينهما، فالاستثناء حينئذٍ منقطع، والمقدر: "لكن المرحوم معصوم"، ويؤيد ذلك قراءة: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ بالبناء للمفعول.

وذهب سيبويه إلى أن هذا النوع لا يكون إلا على معنى "لكن"، كما في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِن أَمرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، فهو عنده منقطع محض، والمستثنى جملة مستقلة تفيد الاستدراك، لا الاستثناء الحقيقي.

أما المبرد، فقد جعل النصب هو الوجه الوحيد في هذا الباب، وصرّح بأن وجهه أنه لا يجوز فيه البدل، لأنه من غير جنس ما قبله، وقال إنّ الاستثناء

يكون على معنى "لكن"، واستشهد بالآية القرآنية نفسها وبقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠]، مشيرًا إلى أن الوجه فيه النصب لا غير(١).

وأجاز بعض الكوفيين – كما نقله أبو حيان – أن يكون ﴿عَاصِمَ﴾ بمعنى "معصوم"، و﴿مَن رَّحِمَ﴾ بدلًا منه، وهو رأي ضعّفه أبو جعفر بن الزبير من جهة استعمال "فاعل" بمعنى "مفعول"، إذ لم يرد إلا في مواضع محدودة مثل قوله: ﴿فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾، و﴿مَّآءٖ دَافِقٖ﴾، وأشباهها مما يحتمله السياق ويقتضيه المقام، لا ما يخرج عن الظاهر من غير داعٍ بياني قوي(٢).

وقد وافق هذا الطعن أبو علي الفارسي، إذ أنكر حمل "عاصم" على "معصوم"، وردّه بأن المفعول لا يجوز أن يُجعل فاعلًا إلا بدلالة ظاهرة، وهو غير متحقق في هذا الموضع، كما أن هذا الوجه لا يخلو من تكلف مخالف لأصول البيان العربي(٣).

وذهب السيرافي إلى أنّ هذا النوع من الاستثناء لا يمكن فيه البدل مطلقًا، لأن الاستثناء المنقطع لا يتحقق فيه معنى الإخراج من الجنس، كما لا يمكن تقدير الاسم الأول محذوفًا، فلا يُستغنى عنه بالمستثنى، كما يُفعل في المتصل

(١) ينظر: المقتضب، المبرد، (٤/٤١٢-٤١٣).

(٢) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، (٥/١٢٣-١٢٤).

(٣) ينظر: الأبنية الدالّة على اسم الفاعل في القرآن الكريم (دراسة دلالية)، أفراح عبد علي كريم الخياط، أصل الكتاب أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، (١/٤٨-٤٩).

عند بني تميم[١].

وتبعه ابن يعيش على هذا القول، وعلل بأن ﴿مَن رَّحِمَ﴾ لا يصحّ أن يُبدل من ﴿عَاصِمَ﴾ لاختلاف الجنس، وأن المقدر هو الاستدراك لا الاستثناء، والتقدير: "لكن من رحمه الله فهو المعصوم"، لا أنه بدلٌ من فاعل محذوف أو موضعه[٢].

ويرى أبو جعفر بن الزبير – كما نقل عنه تلميذه أبو حيان – أن الاستثناء المنقطع الذي لا يُتصوّر فيه الاتصال لا يصح فيه إلا النصب، ولا يُسوَّغ فيه البدل لا من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز. وقد صرّح بذلك حين ردّ الوجه الذي جوّزه شيخه أبو عبد الله الصدفي من جعل "عاصم" بمعنى "معصوم" في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، وعدّ استعمال "فاعل" بمعنى "مفعول" هنا غير وارد، بل من الوجوه المتكلفة، وأثبت أن المعنى الصحيح هو النصب على أصل الاستثناء، والتقدير: "لكن المرحوم معصوم"، وهو ما رجحه أيضًا من جهة النظر والمعنى، مؤيدًا بقراءة: ﴿إِلَّا مَن رُحِمَ﴾ بالبناء للمجهول، فهي حاسمة في الباب.

وقد قال رحمه الله: «وإذا مهد النظر في الآية، ولاح المعنى اضمحل كل مأخذ إلا ما اختاره سيبويه»[٣]؛ فهذا تصريح واضح بأن أبا جعفر يرجّح مذهب سيبويه في أن الاستثناء هنا منقطع وجوبًا، لا يجوز فيه إلا النصب، وأن غير ذلك مردود من جهة القياس والاستعمال العربي.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (٣/٧٠-٧١).
(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، (٢/٥٧-٥٨).
(٣) مخطوط شرح الجمل (ل ١٤٧/أ).

والراجح هو ما ذهب إليه أبو جعفر بن الزبير، من أن:

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن رَحِمَ﴾ استثناء منقطع، لا بدل ولا متصل؛ لأن "عاصم" اسم فاعل، و"من رحم" في معنى المفعول، ولأن المعنى يقتضي ذلك، بدلالة السياق وتوهّم العصمة، ويؤكده قراءة "مَن رُحِم"، فليس المعصوم عاصمًا، بل مرحومًا، وهذا لا يكون إلا باستثناء منقطع.

المسألة العاشرة: ضمائر النصب المنفصلة التي تستعمل في التحذير (إياك) ولا تأتي إلا منصوبة.

قال ابن عصفور – رحمه الله –:

«وأمَّا المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنّما لم يجز إظهاره لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوض منه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه.

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء، وذلك أنَّ عدم الإضمار أحسن من تكلفه. قال فإن قيل: تعدّي ضربتُ لمفعولين وإنّما يتعدى إلى مفعول واحد فالجواب: إنه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساغ أن يعمل فيه.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ العرب تقول: زيدًا مررتُ به، ومررت لا تعمل نصبًا، فثبت هنا إضمار الفعل. وأيضًا فإنَّ الشيء لا يقتضي مما يطلبه إلاّ شيئًا واحدًا.

فأمَّا إيّاك فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ولم يستعمل إلاَّ بمعنى الأمر، فإن قلت: إيَّاك، فتقديره: إيَّاك باعد. ولا تقدّره قبل إيّاك، لأنَّه لا يتعدى الفعل إلى مضمر المتّصل.

وإنَّما لم يظهر الفعل لأنَّ إيَّاك تتنزّل منزلته وتتحمل الضمير كما يتحمّله الفعل. والدليل على أنَّه قد يتحمل الضمير الذي يتحمله الفعل قوله:

فإيَّاك أنتَ وعبدَ المَسيـ *ـحِ أنْ تقربَا قِبلةَ المَسجدِ(١)

فعبد المسيح معطوف على المضمر في "إيَّاك"، و"أنت" تأكيد له.

وأمَّا الاسم الذي بعد الواو في: "إيّاك والأسدَ"، وأمثاله تقديره: "إيّاكَ باعِدْ واحذرِ الأسدَ"، إلاّ أنَّ هذا الفعل الذي ينتصب الأسد بإضماره لا يظهر لأنَّ ما في إيّاك من التحذير يدل عليه؛ فإن حذفت الواو لم تلزم إضمار الفعل نحو قوله:

إيّاك إيّاكَ المِراءَ فإنّه إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ(٢)

تقديره: دع المراءَ. ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل»(٣).

قال أبو حيان – رحمه الله –:

«**قال أستاذي أبو جعفر**: هذا أحد الانفصالات عما توهمه في قول امرؤ القيس:

دَعْ عنكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَراتِهِ * ... ...(٤)

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لجرير يهجو الفرزدق لميله مع الأخطل ويحذره ألا يقرب المسجد؛ لميله إلى النصارى ومداخلته لهم. ينظر: الكتاب، سيبويه، (٢٧٨/١). المقتضب، المبرد، (٢١٣/٣). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، (٢٥٨/١)،

(٢) البيت من الطويل، وأوله فاءٌ سقطت في إنشاد كثيرين له أولهم سيبويه، ولم ينسبه أيضًا، وقد أنشده جماعة –منهم السيرافي– بإثبات الفاء أوَّله. ويُنسَب للفضل بن عبد الرحمن بن عباس القرشي. ينظر: الكتاب، سيبويه، (٢٧٩/١). المقتضب، المبرد، (٢١٣/٣). شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (١٧١/٢). معجم الشعراء، المرزباني، محمد بن عمران، بتصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، (ص: ٣١٠). المقاصد النحوية، العيني، (١٦٠٠/٤).

(٣) شرح الجمل، ابن عصفور (٤١٠/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وتمامه:

... ... * ولكنْ حديثًا ما حديثُ الرواحِلِ

=

من اسمية "عن" فرارًا من تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل، واسمية "عن" هنا لا تصح أبدًا؛ إذ لا تؤدي معنى الاسمية ولا المعنى على ذلك بوجه. ولو تذكر هناك تقديرهم الفعل العامل في "إياك"، لما احتاج إلى ذلك الارتكاب، فإنما "عن" هناك حرف، ولا يلزم فيه ما توهمه من أوجه هذا أحدها. ويمكن أن يكون "عنك" مثل "لك بعد سقيا"، ويمكن غير هذا؛ فأي داعٍ إلى ارتكاب شيء لا يعقل؟!»[1].

- **دراسة المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن الاسم المنصوب في باب الاشتغال إنما ينصب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره؛ لأن الفعل الظاهر جعله العرب عوضًا عن الفعل المحذوف، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض منه.

وعليه، فإنك إذا قلت: "زيدًا ضربته"، فالمنصوب (زيدًا) منصوبٌ بفعل محذوف وجوبًا تقديره "أعني"، و"ضربته" بدل من ذلك الفعل المحذوف أو قائم مقامه في الإعراب والمعنى، ولا يجوز إظهار هذا الفعل المحذوف لأنه استُعيض عنه بالفعل الظاهر، فالجمع بينهما تكلف وتكرار لا حاجة إليه.

كما يرى ابن عصفور أن ما ذهب إليه الفراء من أن الاسم المنصوب في هذا الباب منصوب بالفعل الظاهر مباشرةً – رأيٌ فاسد، ويُبطله استعمال العرب في مثل: "زيدًا مررتُ به"، فإن "مررت" لا تنصب مفعولًا به، فثبوت النصب يقتضي تقدير فعل محذوف لا محالة. وأما احتجاج الفراء بأن الفعل قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الظاهر، فمعناه أن الفعل قد عمل في ضميره، وهذا لا

=

ينظر: ديوان امرئ القيس، ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (سلسلة ذخائر العرب ٢٤)، دار المعارف – مصر، ط٥، د.ت، (ص ٩٤).

(١) مخطوط شرح الجمل (ل ١٧١/أ).

يجيز أن يعمل فيه مرة أخرى، لأن العامل الواحد لا يقتضي إلا معمولًا واحدًا من هذا الباب.

ثم تطرق ابن عصفور إلى مسألة تحذير المخاطب بـ"إياك"، فذهب إلى أن "إياك" منصوبٌ كذلك بفعل محذوف لا يجوز إظهاره، وهو لا يستعمل إلا في الأمر، مثل قولك: "إياك والأسد"، فالمعنى: "احذر إياك واحذر الأسد". وتقدير الفعل بعد "إياك" ممتنع لأن الفعل لا يتعدى إلى الضمير المتصل (كاف الخطاب) إلا بواسطة، لذلك جُعلت "إياك" هي التي تحمل الضمير كما يتحمله الفعل. واستدل على أن "إياك" تتحمل الضمير تحمُّل الفعل، بشعرهم:

فإياك أنت وعبدَ المسيـ * ـحِ أن تقربا قبلة المسجدِ

فعُطف "عبد المسيح" على الضمير في "إياك"، وهو ما لا يجوز إلا إذا كان "إياك" متضمنًا معنى الفعل الحامل للضمير، ثم يُقدر في مثل: "إياك والأسد" فعلٌ محذوف نحو "اتقِ" أو "احذر" أو "باعد"، ولا يجوز إظهاره لكون "إياك" صارت بديلًا عنه. أما إذا حُذفت الواو في مثل: "إياك إياك المراءَ" فيجوز حينئذ إظهار الفعل المحذوف لأنه لم يبق ما يدل عليه، فيكون التقدير: دع المراءَ.

وقد عقب أبو حيان على ذلك، فأيد ابن عصفور في تأصيله، ورأى أن من ذهب إلى اسميّة "عن" في بيت امرئ القيس "دع عنك نهبًا..."، وتكلف تأويلًا بعيدًا، فإنما فعل ذلك فرارًا من القول بتعدي الفعل إلى ضميره المتصل، ولو تذكر ما قيل في "إياك" لما احتاج إلى ارتكاب ذلك التأويل.

كما أكد أبو حيان على أن "عن" في هذا الموضع حرف لا اسم، و"دع عنك" بمنزلة "اترك عنك"، كما أن "إياك" بمنزلة "باعد نفسك"، فكل منهما في باب التحذير يجري على قاعدة واحدة.

وأمَّا رأي سيبويه، فبيَّن أن "إياك" في التحذير منصوب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره، وكأنه قال: "إياك باعد" أو "إياك اتقِ"، ولا يجوز إظهاره لكثرة

الاستعمال حتى صار الاسم المحذَّر منه قائمًا مقام الفعل. ويجري على هذا كل ما ينصب في التحذير، سواء أكان ضميرًا كـ"إياك"، أم اسمًا ظاهرًا كـ"نفسك" و"رأسك"، في مثل قولهم: "رأسك والحائط"، أي: احذر رأسك من أن يصيبه الحائط. واستند إلى أن تكرار المفعول – كما في "إياك إياك المراء" – يدل على توكيد المعنى التحذيري، فلا حاجة لإظهار الفعل معه(١).

وذهب السيرافي إلى نحو ما ذهب إليه سيبويه من أن "إياك" منصوب بفعل محذوف، والمعطوف بعد الواو، كـ"الأسد"، هو أيضًا منصوب بفعل محذوف يدل عليه السياق، ويجوز أن يكون معطوفًا على "إياك"، فيكونان مفعولين لفعلٍ واحد، والواو فيه بمعنى "مع"؛ فيكون المعنى: "احذر نفسك واحذر الأسد"، أو: "احذر نفسك مع الأسد"، ومثله قوله: "مازِ رأسَك والسيف"، أي احذر أن يُصيب السيف رأسك(٢).

أما ابن مالك فقد رجّح القول بأن "إياك والأسد" ليس من عطف الجمل، ولا من عطف مفرد على مفرد بالتقدير الشائع، بل هو من باب الإضمار الخاص، حيث يقدر: "اتقِ تلاقي نفسك والأسد"، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وهذا التأويل عنده أولى لما فيه من دقة في تصوير العلاقة بين الفعل المحذوف ومعموليْه(٣).

وقد رجح ناظر الجيش مذهبَ ابن عصفور، وبيّن أن الأصل في "إياك" نحو: "اتقِ نفسك"، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، ثم حُذفت "نفس" لعدم الحاجة، وبقي الضمير منفصلًا. وهذا التحليل يمنع تقدير الفعل بعد الضمير، لأنه يؤدي إلى تعدي الفعل إلى ضميره المتصل، وهو ما لا يجوز إلا في

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه، (٢٧٣/١-٢٧٥).
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (١٧٠/٣-١٧١).
(٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، (١٦١/٢).

مواضع مخصوصة. وأيد أن المعطوف بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف أو معطوف على "إياك"، فيكون الكلام جملة واحدة أو جملتين، حسب التأويل المختار(١).

وأبو جعفر يرى أن "إياك" في التحذير منصوبة بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا ولا يجوز إظهاره، كما أنه لا يصح أن يُقال: إن الفعل العامل في "إياك" هو الظاهر بعده؛ لأن هذا يؤدي إلى تعدي الفعل إلى ضميره المتصل، وهو ممتنع. واستنكر بشدة ما فعله مَن أراد إسقاطَ هذا التقدير بأنْ جعل "عن" اسمًا في بيت امرئ القيس، ويرى أن كل ذلك مردودٌ ولا حاجة له مع ثبوت نظير ذلك في "إياك"، واستعمال العرب له كثيرًا، مما يجعل التقدير بالفعل أولى وأقوى وأوضح.

والراجح هو ما ذهب إليه أبو جعفر بن الزبير، من أن:

"إيّاك" منصوب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره، ولا يلزم أن يُقدّر الفعل قبله متعديًا إلى ضمير متصل.

وهذا التحليل يُغني عن ارتكاب تأويلات لاصحة لها كما في محاولة تأويل "عن" بالاسمية، فكل ما هنالك أن الجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف، كما في نظائر كثيرة، ولا حاجة لإخراج الحروف عن أصلها أو المعاني عن مسالكها.

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، (٧/٣٦٧٩-٣٦٨٠).

الخاتمة

تناول هذا البحث جانبًا دقيقًا من جوانب الدرس النحوي عند شيخ النحاة أبي جعفر بن الزبير الغرناطي الأندلسي، من خلال دراسة بعض آرائه النحوية التي نقلها عنه تلميذه الإمام أبو حيان الأندلسي في حاشيته التي كتبها على شرح الجمل لابن عصفور، وتحليل تلك الآراء تحليلًا علميًّا مقارنًا، يوازن بينها وبين أقوال غيره من النحاة، مع مراعاة التسلسل الزمني، والرجوع إلى أمهات كتب النحو واللغة.

وقد تبيَّن من خلال هذه الدراسة أن أبا جعفر بن الزبير رحمه الله كان ذا منهج متماسك، يميل إلى التحقيق والتدقيق، ويعتمد على الدليل العقلي والنقلي، مع استفادته من آراء من سبقه من البصريين والكوفيين على حدٍّ سواء.

وقد أسهمت الدراسةُ في إبراز نبذة عن جُهوده النحوية ومواقفه العلمية من بعض المسائل الخلافية، وربطها بسياقاتها اللغوية، والوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف فيها بينه وبين أئمة النحو.

كما أبانت المعالجة العلمية للنصوص المدروسة عن تَبَنِّي الإمام أبي جعفر بن الزبير -رحمه الله- لاختياراتٍ علميةٍ مُؤسَّسةٍ على التأصيل والاستدلال، مما يعكس وضوحَ منهجه، ورسوخَ أدواته العلمية، واستقلالَ شخصيته الاجتهادية.

وتأتي هذه نتائج هذه الدراسة لتُسهِمَ في إغناء البحث النحوي المعاصر، من خلال تسليط الضوء على مراحل تطور الفكر النحوي في بيئة الأندلس والمغرب الإسلامي.

ومن أهم نتائج البحث:

١. تميز منهج أبي جعفر بن الزبير بدقة النظر والتحقيق؛ إذ كان يستند في معظم آرائه إلى التعليل المنطقي والاستقراء اللغوي، مع استحضار الشواهد النحوية من القرآن والشعر.

٢. مال أبو جعفر في كثير من المواضع إلى منهج البصريين، لا سيما في المسائل التي تتعلق بإعمال العوامل، وحذفها، وتقدير المضمرات، إلا أنّه خالفهم في بعض المواضع باجتهادات مستقلة دقيقة.

٣. قدّم أبو جعفر تأصيلاتٍ نحويةً فيها تجديد، كما في مسائل: بناء "كان" وأخواتها للمفعول، وتحليل الاستثناء المنقطع، ودلالة "إياك" في باب التحذير، مما يدل على عمق درايته واستقلال رأيه.

٤. كان له موقف نقدي من بعض تأويلات الفراء والسيرافي والفارسي، وقد أشار بوضوح إلى مكامن الضعف في تلك التأويلات مقرِّرًا فسادها، في دلالة واضحة على تمكنه من أدوات التقييم والنقد العلمي.

٥. اعتمد أبو حيان على أقوال شيخه أبي جعفر، وصرَّح بتقديره له في مواضع عدة، ونقل عنه باعتباره أستاذه في جميع المواضع التي نقل عنه فيها، مما يدل على مكانة أبي جعفر في المدرسة النحوية الأندلسية.

٦. أظهرت الدراسة أن لأبي جعفر بن الزبير شخصيةً نحويةً مستقلَّةً، تتسم بالتحليل العقلي، والاحتراز من التناقضات، واستبعاد التأويلات البعيدة.

وأخيرًا، فأرجو الله –تعالى– أن أكون وُفِّقتُ في إضاءة جانبًا –ولو كان يسيرًا– من جوانب التحليل النحوي عند شيخ العربية بالأندلس أبي جعفر بن الزبير الغرناطي رحمه الله، وأن كون هذا العملُ لَبِنةً في سبيل خدمةِ تراثنا النحوي عامة وتراث هذا الإمام خاصة، وتيسيرِ سُبل دراسته وتحقيقه، وإبراز ما فيه من ثراء واجتهاد علمي، والله وليُّ التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

المصادر والمراجع

- الأبنية الدالّة على اسم الفاعل في القرآن الكريم (دراسة دلالية)، أفراح عبد علي كريم الخياط، أصل الكتاب أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، د.ط، د.ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، الهروي، علي بن محمد النحوي، تحقيق: عبد المعين الملَّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- إعراب القرآن، النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر، نشر مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- البديع في علم العربية، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية الوافية، الصنعاني، جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم، أصل الكتاب:

أطروحة دكتوراه، إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد، جامعة الأزهر – مصر، ١٤٢٨هـ.

- تذكرة الحفاظ، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت.
- تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد الأندلسي، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد الأندلسي، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، تحقيق فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

- الدلائل في غريب الحديث، السرقسطي، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (سلسلة ذخائر العرب ٥٢) دار المعارف – مصر، ط٢، د.ت.
- ديوان الهذليين، تحقيق وتعليق محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر – مصر، د.ط، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.
- ديوان امرئ القيس، ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (سلسلة ذخائر العرب ٢٤)، دار المعارف – مصر، ط٥، د.ت.
- ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، ١٣٥٠هـ – ١٩٣١م.
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه، حققه وعلق عليه: الدكتور وليد عرفات، دار صادر – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق الدكتور عمر عبد الرسول، دار المعارف – مصر، د.ط، ١٩٨٥م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، المراكشي ، محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي، حققه وعلق عليه: د. إحسان عباس ود. محمد بن شريفة ود. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – تونس، ط١، ٢٠١٢م.
- السبعة، ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- شرح أبيات المغني، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث – بيروت، ط٢، ١٣١٩٣–١٤١٤هـ.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، سنة النشر: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ثم المصري، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح القصائد السبع لابن الأنباري، أبو محمد بن القاسم بن بشار، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٥، د.ت.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش علي الأسدي الموصلي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكودي، عبد الرحمن بن علي بن صالح، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، مركز هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، نشر جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د.ط، د.ت.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه الدكتور حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠م.
- الفصول في الأصول، الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، وزارة الأوقاف الكويتية – الكويت، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الكشاف، الزمخشري، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه الأستاذ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العبكري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي، تحقيق محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، د.ط، ١٣٨١هـ.
- معجم الشعراء، المرزباني، محمد بن عمران، بتصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المحقق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المحقق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا. الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي. الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش. الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش. الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش. الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د.

سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي. الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا. الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، تحقيق: د. علي محمد فاخر ود. أحمد محمد توفيق السوداني ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد الأزدي، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.